الفصلُ الثّاني

جهودُ ابن تيمية في التّفسير وعلوم القرآن

المبحث الأول

منزلةُ ابن تيمية في التفسير

بلغتْ منزلةُ ابن تيمية في التفسير مبلغًا مميزًا، وبهَرَ علماء عصره بفهمه لكتاب الله- تعالى- ومقدرته على تفسيره، تفسيرًا يصلُ آخر هذه الأمّة بأولها، ويعيد للقرآن منزلتَه التي كاد أنْ يفتقدها بمزاحمة العلوم الأرضية والمناهج البشرية، فعلّم الناس منزلةَ القرآن، وأنه هو الشفاء لهذه الأمّة، وتبوّأ الشيخ الصدارةَ بين علماء عصره في التفسير، فسارت بذكْره الرُّكبان، حتى أخبر المسافرون أنه نودي بعد موته بأقصى الصّين للصلاة عليه يومَ الجمعة بنداء: الصلاة على ترجمان القرآن[1].

لقد تعدّدت مناقب ابن تيمية- رحمه الله وأعلى الله ذكره، وشهد كثيرٌ من العلماء بذلك، نذكر من أقوالهم هذه الأقوال لتضع أيدينا على هذه المكانة البارزة في هذا العلم الجليل.

وذكر في موضع آخر أنه فسّر كتاب الله مدّة سنين من صدره أيام الجمع، ولقد تحدّث البرزالي- أيضًا- عن براعته في التفسير وغزارة علومه فيها، و»ذكر معرفته بعلوم القرآن المجيد واستنباطه لدقائقه ونقله لأقوال العلماء في تفسيره واستشهاده بدلائله، وما أودعه الله- تعالى- فيه من عجائبه وفنون حكمه وغرائب نوادره، وباهر فصاحته وظاهر ملاحته، فإنه فيه من الغاية التي ينتهى إليها، والنهاية التي يعول عليها.

ولقد كان إذا قرئ في مجلسه آيات من القرآن العظيم يشرع في تفسيرها فينقضي المجلس بجُملته والدرس برُمّته وهو في تفسير بعض آية منها، وكان مجلسه في وقت مقدر بقدر ربع النهار يفعل ذلك بديهة من غير أن يكون له قارئ معين يقرأ له شيئًا معينًا يبيته ليستعد لتفسيره، بل كان من حضر يقرأ ما تيسر، ويأخذ هو في القول على تفسيره، وكان غالبًا لا يقطع إلّا ويفهم

(١) انظر: اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح لابن زيلعي هندي، ص(٧٦).

السامعون أنه لولا مضي الزمن المعتاد لأورد أشياء أخرى في معنى ما هو فيه من التفسير، لكن يقطع نظرًا في مصالح الحاضرين.

ولقد أملى في تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ مجلدًا كبيرًا، وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ نحو خمس وثلاثين كراسة، ولقد بلغني أنه شرع في جمع تفسير لو أتمّه لبلغ خمسين مجلدًا»[1].

يقول ابن عبد الهادي: «ومهر في علمي التفسير والحديث... وكان إذا ذكر التفسير أبهر الناس من كثرة محفوظه وحسن إيراده وإعطائه كلّ قول ما يستحقه من الترجيح والتضعيف والإبطال»[2].

برع الشيخ في التصانيف التي كتبها في التفسير، ويدل على ذلك ما قاله الإمام ابن عبد الهادي نقلًا عن كاتبه ابن الرشيق: «كتب الشيخ- رحمه الله- نقول السلف مجردة عن الاستدلال على جميع القرآن، وكتب في أوله قطعة كبيرة بالاستدلال، ورأيت له سورًا وآيات يفسرها ويقول في بعضها: كتبته للتذكّر ونحو ذلك، ثمّ لما حُبس في آخر عمره كتبت له أن يكتب على جميع القرآن تفسيرًا مرتبًا على السور»[3].

وكان يتوقد ذكاء، وسماعاته من الحديث كثيرة، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ، ومعرفته بالتفسير إليها المنتهى»[4].

ومن أقواله مؤكدًا براعته في التفسير: «وكتب على تفسير القرآن جملة كبيرة تشتمل على نفائس جليلة ونكت دقيقة ومعان لطيفة، وأوضح مواضع كثيرة أشكلت على خلق من المفسرين»[5].

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، (١/ ٢٠، ٢١).
(٢) مختصر طبقات علماء الحديث، ضمن الجامع، ص(٢٥١).
(٣) العقود الدرية، (١/ ٤٣).
(٤) العقود الدرية، (١/ ٣٩).
(٥) مختصر طبقات علماء الحديث، ص(٢٦١).

ويقول- أيضًا- في موضعٍ آخر: «فمن ذلك ما جمعه في تفسير القرآن العظيم، وما جمعه من أقوال مفسري السلف الذين يذكرون الأسانيد في كتبهم، وذلك في أكثر من ثلاثين مجلدًا، وقد بيّض أصحابه بعض ذلك، وكثيرًا منه لم يكتبوه بعد، وكان- رحمه الله- يقول: ربّما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير، ثمّ أسأل الله الفهْمَ وأقول: يا معلّم آدم وإبراهيم علّمني، وكنت أذهب إلى المساجد المهجورة ونحوها وأمرّغ وجهي في التّراب، وأسأل الله- تعالى- وأقول: يا معلّم إبراهيم فهّمني»[1].

وأيضًا- تحدّث عن منزلة ابن تيمية في التفسير الحافظ ابن سيد الناس فقال: «فألفيته ممّن أدرك من العلوم حظًّا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظًا، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته»[2].

ويقول عنه أبو الحجاج المزي: «ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ولا أتبع لهما منه»[3].

ويقول ابن الزملكاني: «وأمّا التفسير فمسَلّم إليه، وله في استحضار الآيات من القرآن وقت إقامة الدليل بها على المسألة قوة عجيبة، وإذا رآه المقرئ تحيّر فيه، ولفرط إمامته في التفسير وعظمة اطّلاعه يبين خطأ كثير من أقوال المفسرين، ويوهي أقوالًا عديدة، وينصر قولًا واحدًا موافقًا لما دلّ عليه القرآن والحديث، ويكتب في اليوم والليلة من التفسير أو من الفقه أو مِن الأصليْن أو من الردّ على الفلاسفة والأوائل نحوًا من أربعِ كراريس أو أزيد»[4].

ويقول الإمام الذهبي: «... وأمّا التفسير فمسلّم إليه، وله في استحضار الآيات من القرآن- وقت إقامة الدليل بها على المسألة- قوة عجيبة، وإذا رآه المقرئ تحيّر فيه، ولفرط إمامته في التفسير وعظم اطّلاعه يبين خطأ كثير من أقوال المفسرين، ويوهي أقوالًا عديدة، وينصر قولا واحدًا موافقًا لما دلّ عليه القرآن والحديث.

(١) العقود الدرية، (١/ ٤٢).
(٢) العقود الدرية، (١/ ٢٦).
(٣) شذرات الذهب، (٦/ ٨٤)، والعقود الدرية، (١/ ٢٣).
(٤) العقود الدرية، (١/ ٤١).

ويكتب في اليوم والليلة من التفسير أو من الفقه أو من الأصلين أو من الردّ على الفلاسفة والأوائل نحوًا من أربعِ كراريس أو أزيد، وما أبعد أن تصانيفه الآن تبلغ خمسمائة مجلدة، وله في غير مسألة مصنّف مفردٍ في مجلد»[1].

وتحدّث ابن كثير عن تفسير ابن تيمية موضحًا ذلك بأنه جلس الشيخ تقي الدين-أيضًا- بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة على منبر قد هيئ له لتفسير القرآن العزيز، فابتدأ من أوله في تفسيره، وكان يجتمع عنده الخلق الكثير والجمّ الغفير من كثرة ما كان يورد من العلوم المتنوعة المحررة، مع الديانة والزهادة والعبادة، سارت بذكره الرّكبان في سائر الأقاليم والبلدان، واستمرّ على ذلك مدّة سنين متطاولة»[2].

ويرى الإمام الذهبي أن شيخ الإسلام كان رائعًا في استحضار الآيات والأدلة، فيقول: وما رأيت أحدًا أسرع انتزاعًا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه».

وقال: «كان آية من آيات الله في التفسير والتوسّع فيه، لعله يبقى في تفسير الآية المجلس والمجلسيْن».

ويصف ثقافته التفسيرية وعلمه بكتب التفسير بقوله: «حكى لي من سمعه يقول: إني وقفت على مائة وعشرين تفسيرًا، أستحضر من الجميع الصحيح الذي فيها»[3].

ويتحدث الذهبي عن شيخ الإسلام ابن تيمية وبراعته في التفسير، وأنه يمتلك موهبة خاصة في هذا العلم جعلته مميزًا عن غيره من المفسرين، مبينًا أنه «برع في تفسير القرآن، وغاص في دقيق معانيه بطبْعٍ سيّال وخاطر وقاد إلى مواضع الإشكال ميال، واستنبط فيه أشياء لم يسبق إليها»[4].

وفي ذلك- أيضًا- مدحه الصفدي بأنه له اليدُ الطولى قائلًا: «وأما التفسير فيده فيه طولى، وسرده فيه يجعل العيون حُولًا»[5].

---

(١) مختصر طبقات علوم الحديث، ص(٢٥٦).
(٢) البداية والنهاية، ط إحياء التراث، (١٣/ ٣٥٥).
(٣) الوافي بالوفيات، ص(٣٦٨)، ضمن الجامع.
(٤) شذرات الذهب، ص(٦٣٠)، ضمن الجامع.
(٥) أعيان العصر، ص(٣٤٨)، ضمن الجامع.

وهكذا نجد من كلام العلماء أن شيخ الإسلام ابن تيمية يمتلك منزلة رائعة بين المفسرين، وربما تعزو هذه المنزلة إلى الأسباب الآتية:

١ـ فرط ثقافته، وغزارة علمه.

٢ـ قدرته الرائعة على الاستدلال وجمع الأدلة في المسألة الواحدة، ثمّ الربط بين هذه الأدلة.

٣ـ معرفته الرائعة باللغة العربية ودلالات الألفاظ.

٤ـ معرفته المستوعبة بالسنة النبوية ودرجات الأحاديث ومعرفة الرجال.

٥ـ منهجه المميّز عن باقي المفسرين.

٦ـ ارتباطه القوي قولًا وعملًا بالكتاب والسنة والصحابة ومنهج السلف الصالح.

٧ـ معرفته بعلم السنن والعلوم الكونية والاجتماعية جعلته مستوعبًا لما يحتاجه الناس، وما يصدر عليهم من قوانين إلهية لا تتحوّل ولا تتبدّل، وارتباط هذه القوانين بالآيات القرآنية؛ لأن كلّ ذلك حلقة كاملة لا تنفصم عن بعضها، بل وحدة كاملة لو اختلت حلقة فيها لاختلّ جميع الكون، وهو يؤكد ذلك دائمًا.

٨ـ أنه، حقًّا، الداعية الذي وضع نصبَ عينيه مساعدة الناس للرجوع إلى ربهم، والتفسير وجميع العلوم التي عرفها تخدم هذا الهدف؛ لذلك تميز في تفسيره عن باقي المفسرين.

٩ـ المَلَكة الربانيّة التي وهبه الله إيّاها، فهو نحسبه كذلك من العارفين الصادقين، وذلك يذْكره ويؤكده كثيرٌ من العلماء المعاصرين له، كما سبق.

• **كتابات حول الشيخ في التفسير وعلوم القرآن:**

حفَلَ العلماء المسلمون قديمًا وحديثًا بابن تيمية وكتاباته لتميّزه في منهجيته وشموليته في تفسيره، ومِن أبرز الكتابات حوله في التفسير وعلوم القرآن ما يأتي:

١ـ أصول التفسير عند شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من المفسرين، عبد الله ديريه ابتدون، ماجستير من الجامعة الإسلامية ١٤٠٣هـ.

٢ـ القراءات في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية ١٤٠٢، ١٤٠٣هـ، ٩ محاضرات.

٣ـ منهج ابن تيمية في تفسير القرآن الكريم، صبري المتولي رسالة دكتوراه، ط: عالم الكتب ١٩٨١م.

٤ـ ابن تيمية ومنهجه وأثره في التفسير، د/ ناصر بن محمد الحميد، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، كلية أصول الدين، قسم القرآن الكريم وعلومه، ١٤٠٥هـ.

٥ـ الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، د/ محمد السيد الجليند، ط: القاهرة، ١٣٩٣هـ.

٦ـ المعجزات والكرامات وأنواع خوارق العادات، ومنافعها ومضارها لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: أبي عبد الله محمود بن إمام، مكتبة الصحابة بطنطا، ١٤٠٦هـ.

٧ـ ابن تيمية كمصدر عند ابن كثير، د/ مسعود الرحمن خان الندوي، ضمن ندوة عالمية حول شيخ الإسلام.

٨ـ ابن تيمية حياته العلمية ومواقفه الخالدة، ط: ١٤٠٨هـ.

٩ـ ابن تيمية حامل راية الكتاب والسنة، د/ محمد نعمان السلفي، ضمن الندوة حول الشيخ.

١٠ـ مقارنة بين منهج ابن تيمية في التفسير ومنهج الفراهي، الأستاذ/ أشهد رفيق الندوي، ضمن الندوة.

١١ـ ابن تيمية وعلم التفسير، للشيخ عبد الواحد عبد القدوس، ضمن الندوة.

١٢ـ ابن تيمية وجهوده في التفسير، إبراهيم خليل بركة، رسالة ماجستير، ط: المكتب الإسلامي، رسالة في كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، ١٩٨٥م.

١٣ـ مقارنة بين الإمامين ابن تيمية وابن القيم في تفسير المعوذتين، عبد السلام محمود، رسالة ماجستير من قسم التفسير كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، ١٩٩٥م.

١٤ـ آيات الأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية قسم العبادات والمعاملات، وليد محنوس الزهراني، رسالة ماجستير.

١٥ـ آيات الأحكام كتاب النكاح والجنايات والقضايا، عبد الحي دخيل المحمدي، رسالة ماجستير.

١٦ـ تفسير ابن تيمية بين النظرية والتطبيق، صبري المتولي، رسالة ماجستير.

١٧ـ تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة عقدية وتحقيق: فوزية محمد حمد البدر.

١٨ـ منهج ابن تيمية في التفسير، سعدى أحمد زيدان.

١٩ـ إعجاز القرآن عند شيخ الإسلام ابن تيمية مع المقارنة بكتاب إعجاز القرآن للباقلاني، محمد بن عبد العزيز العواجي[1].

• **ما كتبه شيخُ الإسلام ابن تيمية في التفسير:**

أولًا: آثارُ ومصنّفات ابن تيمية في التفسير إجمالا:

١ـ مقدمة في أصول التفسير.

٢ـ الإكليل في المتشابه والتأويل.

٣ـ تفسير سورة الإخلاص.

٤ـ تفسير سورة النور.

٥ـ تفسير المعوذتين.

٦ـ دقائق التفسير، قام بجمعه وترتيبه: د/ محمد السيد الجليند.

---

(١) انظر في ذلك: دليل الرسائل الجامعية في علوم شيخ الإسلام، إعداد: عثمان بن محمد الأخضر شوشان، الرياض، ١٤٢٤هـ. وإعجاز القرآن الكريم، ص(٨٤، ٨٥)، د/ محمد عبد العزيز العواجي، مكتبة دار المنهاج، تقديم: د/ حكمت بشير، د/ محمد عمر عبد الله حوبة، وأوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن إبراهيم الشيباني، ط: أولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، مكتبة ابن تيمية.

٧ـ تفسير آيات أشكلت.

٨ـ أقسام القرآن.

٩ـ رسالة في المعاني المستنبطة من سورة الإنسان.

١٠ـ قاعدة في تحزيب القرآن، وما يتعلّق بذلك، وما ورد فيه من الآثار.

١١ـ قاعدة في تفسير أول البقرة.

١٢ـ فضائل القرآن.

١٣ـ تفسير سورة الفاتحة.

١٤ـ تفسير سورة المائدة.

١٥ـ تفسير سورة ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ البيّنة.

وهذه المصنفات بعضها مجلد كبير، وبعضها صغير، وله في مسألة القرآن مؤلفات كثيرة وقواعد وأجوبة وغير ذلك، إذا اجتمعت بلغت مجلدات كثيرة.

المبحثُ الثّاني

تصنيفٌ نوْعي لما كتبَه شيخُ الإسلام ابن تيمية في التفسير

١- التفسير التحليلي:

وكتبَ فيه عددًا من المصنّفات منها: التفسير الكبير، التفسير الدقيق، تفسير سورة الإخلاص، تفسير سورة النور، تفسير المعوذتين.

٢- التفسير الموضوعي:

ومِن أهمّ مصنّفاته فيه: رسالة في المعاني المستنبطة من سورة الإنسان، رسالة في السنن، تفسير سورة الفاتحة، تفسير سورة المائدة، تفسير ﴿لَمْ يَكُنِ﴾، رسالة في الفرقان، رسالة في الحسنة والسيئة، رسالة في المحبة، رسالة في علم الظاهر والباطن، بيان طريقة القرآن في الدعوة وما بينها وبين الطرق الكلامية، الكيلانية، القادرية، الأزهرية، المسألة المصرية.

٣- ما كتبَه في علوم القرآن:

وممّا كتبه فيه: أقسام القرآن، أمثال القرآن، تحزيب القرآن، فضائل القرآن، قاعدة في القرآن وكلام الله، القرآن العظيم كلام الله ليس فيه كلام لغيره، مسألة الأحرف التي أنزل الله على آدم هل هي كلام الله، الحقيقة والمجاز، حديث الأحرف السبعة، قاعدة في فضائل القرآن، شكل ونقط المصاحف.

٤- المُتشابه:

وكتبَ فيه كتابه: تفسير آيات أُشكلت.

٥- أصول التفسير:

وفيه: مقدّمة في أصول التفسير.

وهاكم نبذة عن بعض هذه المصنّفات:

أوّلًا: التفسير التحليلي:

جمع معظم تفسير القرآن لابن تيمية في أربعة مجلّدات، وتناول شيخ الإسلام في هذه المجلّدات تفسير القرآن الكريم مركزًا على ما أشكل على المفسرين فهمه، مستخدمًا المنهج الموضوعي لتفسيره مرّة، والمنهج التحليلي مرّة أخرى، ذاكرًا لأوجه التفسير عند العلماء في الآية الواحدة أو الكلمة الواحدة أو المعنى الواحد، ومرجّحًا أفضل هذه الآراء طبقًا لفهْمه للقرآن والسنة، وما أُثر عن الصحابة، وما ورد في اللغة العربية.

ويظهر عمقُ علمِه وثقافته في اللغة والنحو والأدب والشعر، ويظهر طابعه الخاص ونبعه الصافي في هذا التفسير، حيث تشعر بخيطٍ واحد يجمع كلّ كتاباته، وهو التركيز على أنّ القرآن الكريم هو كتابٌ لهداية البشر وسعادتهم، ويحتاج منّا إلى عمق الفهْم والتأمّل الواعي في كلّ ما جاء فيه من قضايا وأحكام، وأنه هو منهج الحياة لكلّ البشر، ومركزًا على أنّ وسائلنا في هذا الفهْم لا بدّ ألّا تخرج عن إطار ما ورد عن النبي ﷺ والسلف الصالح، وهدايات التابعين- رضي الله عنهم وأرضاهم[1].

ثانيًا: ما كتبَه في التفسير الموضوعي:

جواب أهل العلم أنّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلثَ القرآن

تحدّث شيخُ الإسلام عن سورة الإخلاص موضحًا أفضليتها وكلامَ العلماء في أنها تعدل ثلثَ القرآن، شارحًا لمعانيها وسبب هذه الأفضلية، وأثناء ذلك تحدّث عن سبب نزولها، وهذا التناول من قبيل التفسير الموضوعي لهذه السور؛ حيث تناول في ذلك كلّ ما يخصّ سورة الإخلاص من قضايا عقدية، ومقدرًا آراء الصوفية وغيرهم في ذلك مثبتًا ما ورد عن النبي ﷺ والصحابة مستشهدًا بكلام الله - عز وجل - على كلّ معنى من المعاني التي تناولتها هذه السورة.

ولقد تناولها موضوعيًّا؛ حيث إنّ معانيها دارت حول قضية التوحيد، والتوحيد هو أساس الإيمان.

---

(١) مجموع الفتاوى: (جـ ١٤، ١٥، ١٦، ١٧)

السنّة في القرآن الكريم:

تناول شيخُ الإسلام السنة في القرآن الكريم تناولًا موضوعيًّا، فوضّح معناها وصفاتها مُستدلًّا بالآيات القرآنية التي توضح هذا المعنى، وسيأتي تفصيل ذلك في هذا الفصل- إن شاء الله.

قاعدةٌ في المحبة، وهي تفسير موضوعي:

تحدّث فيها شيخُ الإسلام عن أهمية هذه القاعدة مبينًا أنّ الحبّ أساس عمل كلّ الأفعال، وأنّ الكراهية هي أساس ترك كلّ الأعمال، وأنّ رأس الإيمان هو الحبّ في الله والبغض في الله، ووضّح أنواع المحبّة، وأنّ منها ما هو محمود، ومنها ما هو مذْموم، وأنّ لها آثارًا ونتائج، وبيّن طبيعة الحبّ والبغض أنهما لا يبقيان على حالة واحدة؛ فهُمَا يزدادان وينقصان ويتغيّران.

وتعرّض في هذا الباب لآراء الصوفية في المحبّة، وكيف تكون محبة الله للعبد، وكيف تكون محبة العبد لله - عز وجل -، وأيضًا محبة الله للعبد والفرق بينهما.

ما هو العشق، وهل هو مرض، وما هي حدوده؟

وبين أحوال الناس في محبّتهم لله - عز وجل -.

الباقيات الصالحات:

تحدّث شيخُ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- في هذه القاعدة عنِ الباقيات الصالحات (سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر).

حيث بدأ كلامَه ببيان فضل هذه الكلمات كما وردت في حديث النبيﷺ، ثمّ ذكر الآياتِ التي تدلّ على التسبيح، والمواضع المستحبة للتسبيح، وكذلك في التكبير والحمد والتهليل.

وهي مِن قبيل التفسير الموضوعي حيث يذكر الآيات ويقوم بتفسير دلالاتها من كتب التفسير وأحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة[1].

(١) الفتاوى : جـ ١٧ صـ ٥، ٢٥ بتصرف.

رسالةُ الفرقان دراسة موضوعية:

وهي رسالة تتحدّث عن الفرقان بين الحقّ والباطل تناولها شيخُ الإسلام ابن تيمية بأنْ جمع كلّ التعريفات لكلمة الفرقان، ثمّ تحدّث عن المعنى الذي يرجّحه، وهو التفريق بين الحقّ والباطل، معززًا ذلك بأقوال المفسرين، كما تحدّث عن مرادفات الكلمة وموقعِ ذلك في كتاب الله – عز وجل –.

وتحدّث– أيضًا– عنْ أمثلة لهذا الفرقان ذُكرت في كتاب الله – سبحانه وتعالى – مثل: التفرقة بين الحسنة والسيئة، والحقّ والباطل، والصالحين والمفسدين، والفرق بين الخالق والمخلوق، وتحدّث فيها– أيضًا– عن أهل النّفاق والبدع، وذكر أمثلةً على ذلك، وأهل الإيمان متناولًا الفرقَ الباطلة التي ظهرت، وتوضيح مدى مخالفتها لما شرعه الله – عز وجل – ، ومثّل لذلك بالكلمة الطيبة والخبيثة[1].

الرّسالة العرشية أو الإحاطة:

وسُمّيت بهذا الاسم لأنّها تناولت الردّ على ما أثير حول قضية العرش وكرويّته، كما تناولت أسبابَ اتجاه العبد إلى العلو في دعائه.

سُئل فيها عن العرش: هل هو كروي أم لا؟ وإن كان كرويًّا والله محيطٌ به؛ فما فائدة أنّ العبد يقصد العلو حين دعائه؟ .. إلخ

الجواب بثلاثِ مقامات، أنه لم يثبت أنّ العرش كرويّ مستدير.

لقد ردّ في هذه الرسالة على مَن نفى العلو عن الله – سبحانه وتعالى – ، حيث يقول: «لا يجوز أن يكون التوجّه إلى الله إلّا إلى العلو مع كوْنه على عرشه مباينًا لخلقه، وسواء قدر مع ذلك أنه محيط بالمخلوقات كما يحيط به إذا كانت في قبضته، أو قدر مع ذلك أنه فوقها من غير أن يقبضها ويحيط بها؛ فهو على التقديرين يكون فوقها ومباينًا لها، فقد تبيّن أنه على هذا التقدير في الخالق، وعلى هذا التقدير في العرش لا يلزم شيء من المحظور والتناقض».

(١) الفتاوى (١٤) ص(٥-٢٣٠)

وبيّن شيخُ الإسلام أنّ هذه الشبهة جاءت من اعتقاديْن فاسدين:

أنْ يظنّ أنّ العرش إذا كان كرويًّا والله فوقه وجبَ أن يكون كرويًّا فيصبح التوجّه إليه من جميع الجهات.

وردّ على ذلك بأنه- سبحانه- ليس كمثله شيء، مع أنّ الله فوق العرش، وإن كان العرش كرويًّا، ويقول - عز وجل -: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧].

٢- أنه ما كان فلكًا يصحّ التوجّه إليه من الجهات الستّ خطأ باتّفاق أهل العقل الذين يعلمون الهيئة، وأهل العقل الذين يعلمون أن القصد الجازم يوجب فعل المقصود بحسب الإمكان.

ووضّح- رحمه الله- أنّ قصد الله - عز وجل - من ناحية العلو سيتوافق مع الفطرة التي فطر الناس عليها، كما أنّ ذلك ما يقبله العقل والشرع.

وهو في هذه الرسالة قد أتى بالآيات التي تتحدّث عن السموات والأفلاك وقدرة الله - عز وجل - في الإحاطة بها، كما جاء بالآيات التي تدلّ على العرش وشرحها، وأكّد هذه المعاني بالأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وهذا قريب جدًّا من التفسير الموضوعي[1].

الكيلانية:

هذه الرّسالة سُمّيت بهذا نسبة إلى عبد القادر الكيلاني[2] (٤٧٠-٥٦١هـ) وجاءت هذه الرسالة ردًّا على قوم يقولون: إنّ كلام الناس وغيرهم قديم سواء كان صدقًا أو كذبًا أو غير ذلك، ولا فرق بين كلام الله - عز وجل - وكلامهم في القدم إلّا من جهة الثواب.

وبيّن شيخ الإسلام أنّ كلامهم هذا مردودٌ وخطأ محرم بإجماع المسلمين، وأنّ هذا منكَر ومحرّم وكُفر يجبُ نهيهم عنه، ويجب على ولاة الأمر عقوبة مَن لم ينته منهم عن ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٤٥-٥٨٤).

(٢) هو أبو محمد عبد القادر بن موسى بن عبد الله، يلقب في المغرب بالشيخ أبو علام الجيلاني وفي المشرق بعبد القادر الجيلاني، ويعرف بسلطان الأولياء وهو إمام صوفي وفقيه حنبلي.

ثمّ بيّن أنّ هذا القول مخالف للعقل والدين، مناقض للكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وأنه بدعةٌ شنيعة لم يقلها أحدٌ من قبل لا علماء السنة ولا علماء البدعة، ولا يقولها عاقلٌ يفْهم، ولكن وضّح أنّ هذه شبهة وقام بتفنيدها، وأثبت أن كلّ ما في السموات والأرض ليس شيء منه خارج عن ربوبيته، ولا شيء من الملك خارج عن ملكه، ولا شيء من المحدثات خارج عن خلقه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ٦٢ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٦٣﴾.. [الزمر: ٦٢-٦٣].

وأوضح أنّ الله- سبحانه- وكيلٌ على كلّ ما في الكون، وكل حركة أو سكون تحت مشيئته وقدرته وعلمه، وأيضًا هذا لا ينفي الجبر للإنسان فالعبد له مشيئته وقدرته وإرادته، وهو فاعلٌ لفعله حقيقة، والله خالق هذا كله، كما وضّح- أيضًا- مسألة اللفظ بالقرآن.

وفي هذه الرّسالة وضع هذه الأقوال الفلسفية وبدع المتكلمين وبيَّن رأي أهل السنة والجماعة ودحَضَ هذه الشبهات، وردّها، وجرّمَ أصحابها.

فقد بيّن شيخُ الإسلام بالأدلة بالكتاب والسنة أنّ الله - عز وجل - متّصف بكلّ صفات الكمال، ومنزّه عن صفات النّقص، وأن الكمال صفة من صفات الله - عز وجل - ، كما بيّن أنه ما يقرؤه الناس من القرآن هو كلام الله - عز وجل - ، وإنْ كان ذلك الصوت هو صوت الشخص الذي يتلوه؛ حيث قال النبيﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»[1].

المسألة المصرية:

هذه المسألة ردّ فيها شيخُ الإسلام على اختلاف المسلمين في كلام الله- تعالى- حيث ذهب الناسُ في هذه المسألة إلى أنحاءٍ ثلاثة، فقومٌ إلى أنه قديم الحرف والصوت وهُمُ الحشوية، وقومٌ أنّه حادث بالصوت والحرف وهُمُ الجهمية ومَن تابعهم، وقومٌ أنه قديم بلا صوت ولا حرف إلى معنى قائم بذات الله وهُمُ الأشعرية.

---

(١) مجموع الفتاوى(١٢/ ٣٢٣-٥٠١) بتصرف. والحديث أخرجه أبو داود في سننه: (٢/ ٥٩٤)، وهو صحيح.

يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية في ذلك: إنّ الأقوال الواردة في هذه المسألة تبلغ سبعة أو أكثر.

وقام بتوضيح كلّ طريقة على حدَة، والردّ على آرائهم، وتفنيدها، وإظهار الصحيح والخطأ.

وذكر بعد ذلك أنّ مسألة القرآن قد كثر فيها اضطراب الناس، وغالبهم يقصد وجهًا من الحقّ، ويعزبُ عنهم وجهٌ آخر.

وذكر أنّ أصحّ الأقوال وأشدّها هي أقوال الصحابة والأئمة والتابعين الذين لهم في الأمّة لسان صدق، وأنّ كلامهم يطابق صحيح المعقول وصحيح المنقول، وذكر شيخ الإسلام أنّ هذه الخلافات تعود إلى إطلاقات لفظية لا إلى معانٍ عقلية، وأحسن الناس طريقةً مَن كان إطلاقه موافقًا للإطلاقات الشرعية والمعاني التي يقصدها معان صحيحة تطابق الشرع والعقل.

ووضّح- رحمه الله- أنّ منشأ النزاع بين المسلمين في هذا الباب أنّ المتكلمين من الجهمية والمعتزلة سلكوا في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع طريقًا مبتدعة في الشرع، مضطربةً في العقل، وأوجبوها، وزعموا أنّه لا يمكن معرفة الصانع إلّا بها، وتلك الطريق فيها مقدّمات مجملة لها نتائج مُجملة، فخلط كثير من سالكيها في مقْصود الشارع ومُقتضى العقل، فلم يفهموا ما جاءت به من نصوص نبوية، ولم يحرّروا ما اقتضته الدّلائل العقلية، وذلك أنهم قالوا: لم يمكن معرفة الصانع إلّا بإثبات حدوث العالم، ولا يمكن إثبات حدوث العالم إلّا بإثبات حدوث الأجسام.

ووضّح شيخُ الإسلام أنّ الذي يجب على المسلمين اتباعه هو "أنّ القرآن الذي أنزله الله على عبده ورسوله كلامُ الله- تعالى، وأنّه منزّل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فإنّه قرآن كريم في كتابٍ مكنون لا يمسّه إلّا المطهرون..

ويجب عليهم أنْ يلزموا سنة رسول الله ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما تنازعت فيه الأمّة وتفرّقت إن استطاع أن

يفصل النزاع بالعلم والعدل والاستمساك بالجُمل الثابتة بالنصّ والإجماع، وأعرض عن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا، فإنّ مواضع التفرقة والاختلاف عامتها تصدر عن اتّباع الظّن، وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربّهم الهدى[1].

التّبيان في نزول القرآن:

وضّح شيخُ الإسلام في هذه الرسالة أنّ هناك أخطاءً في تفسير النزول، ووضّح أنّ النزول في كتاب الله ثلاثة أنواع:

١- نزول مقيّد بأنه منه.

٢- نزول من السماء.

٣- نزول مُطلق.

ووضّح أنّ كثيرًا من الناس فسّروا النزول في مواضع من القرآن بغير معناه المعروف؛ لاشتباه المعنى في تلك المواضع، وصار ذلك حجّة لَمن فسّر نزول القرآن بتفسير أهل البدع.

وهذه الرسالة من أبواب علوم القرآن، ولكن طريق التناول من باب التفسير الموضوعي؛ لأنه تتبّع الموضوع مؤكدًا ذلك بآيات القرآن شارحًا لها.

وذكر أمثلةً على أنواع النزول منها: النزول المقيد بأنه منه، وهو لم يرد إلّا في القرآن، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ١٠٢﴾ [النحل: ١٠٢]، والنزول المقيد بالسماء، مثل: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ فَأَسۡكَنَّٰهُ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابِۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ ١٨﴾ [المؤمنون: ١٨]، ﴿ءَأَنتُمۡ أَنزَلۡتُمُوهُ مِنَ ٱلۡمُزۡنِ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنزِلُونَ ٦٩﴾ [الواقعة: ٦٩]، ﴿فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣].

وأمّا المُطلق ففي مواضع من إنزال السكينة، ومن إنزال الميزان، وإنزال الحديد.

---

(١) مجموع الفتاوى:(١٢/ ١٦٢-٢٣٤) بتصرف.

وبيّن في تناوله لهذه الأنواع خطأ أهل الكلام الذين أولوا النزول بأنه الخلق، أو بمعنى الإعلام والإفهام، ووضّح أنّ كلمة النزول هي الكلمة الموافقة للغة العرب، وهي التي جاء بها القرآن(١).

قاعدةٌ في القرآن وكلام الله:

لقد تحدّث ابن تيمية عنْ هذه القاعدة، مبيِّنا أنّ الأمّة قد اختلفت في كتاب الله – عز وجل –؛ وذلك لأنّ الأمّة أخذت تدخل في دائرة الهوى والظنون، لذلك ظهرت فيهم الفرق الباطلة مثل: الجهمية المشتقة من الصابئة، وكان هذا الاختلاف نوعيْن:

١- اختلاف في التنزيل، وهذا هو الأعظم، وهو الذي ذمّه الله – عز وجل – في كتابه، وهو اختلاف الحقّ الواجب الإيمان به، والذي لا يؤمن بالكتاب كله أو يؤمن ببعض ويكفر ببعض يعدُّ كافرًا آثمًا.

٢- اختلاف في التأويل.

ولكنّ المقصود في هذه الرسالة الاختلافُ الأول.

ولقد ذكر أمثلة كثيرة من قصص الأنبياء والأمم السابقة عن اليهود والنصارى والصحابة تبيّن جهود الأقوام الماضية التي آمنت ببعض الرسل وكفرت بآخرين، أو آمنت ببعض الكتب وكفرت بأخرى، وفي هذه الأمّة الضلالات المبتدعة من الإيمان ببعض الكتاب والكفر بالبعض الآخر، أو ببعض صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعض، وذلك إمّا في التنزيل أو في التأويل، وهذه القاعدة من علوم القرآن، وتناول الشيخ فيها من التفسير الموضوعي(٢).

الأحرفُ التي أنزلها الله على آدم:

سئل شيخُ الإسلام عن رجليْن تجادلا في الأحرف التي أنزلها الله على آدم، فقال أحدُهما: إنها قديمة ليس لها مبتدأ، وشكلها ونقطها محدث.

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٢٤٦-٢٥٨) بتصرف.
(٢) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٦-٣٧) بتصرف يسير.

فقال الآخر: ليست بكلام الله، وهي مخلوقة بشكلها ونقطها، والقديم هو الله، وكلامه منه بدأ وإليه يعود، ومنزل غير مخلوق، ولكنه كتب بها.

وسئل: أيهما أصوب قولًا وأصحّ اعتقادًا؟

فأجاب: الحمدُ لله رب العالمين، أصل هذه المسألة هو معرفة كلام الله- تعالى، ومذهب سلف الأمّة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم ما دلّ عليه الكتاب والسنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة أنّ القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل وغير ذلك من كلامه ليس ذلك مخلوقًا منفصلًا عنه، وهو-سبحانه- يتكلّم بمشيئته وقدرته، فكلامه قائم بذاته ليس مخلوقًا بائنًا عنه.

وقال أيضًا: إنّ كلام الله لا نهاية له.

ووضّح- أيضًا- أقوال السلف بالتفصيل، مع توضيح الآراء المخالفة لهم، وبيان خطئهم في ذلك.

ووضّح أسباب تنازع الناس في الحروف الموجودة في كلام الآدميّين، أمّا الأحرف التي أنزلها الله على آدم فقد أورد في ذلك كلام ابن جرير الطبري ونحوه، وفنّد آراءهم في ذلك، وقال: لقد علّم الله آدمَ الأسماء كلها، وأنطقه بالكلام المنظوم، أمّا تعلّم حروف مقطّعة فهو لا ينفع، ولكن هذه الحروف جعلت للمبتدئين في تعلم القراءة، وما ذكر في ذلك من أحاديث فهي واهية الأسانيد[1].

طريقةُ شيخ الإسلام ابن تيمية في التفسير:

كان لشيخ الإسلام ابن تيمية أسلوبٌ خاص به في التفسير ميّزه عن غيره من المفسّرين، جوهره أنّ التفسير وسيلة رائعة لهداية الناس إلى منهج الله، وترى هذا الهدف واضحًا من

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٧-١١٧).

خلال كتاباته في التفسير، فهو يأخذك بكلّ جوارحك مع هذه المعاني المستنبطة من السورة ليوصلك إلى أسمى معاني الهدايات القرآنية.

كما ميّز شيخ الإسلام في تفسيره طريقته في تعامله مع النصوص، يقول الشيخ أبو عبد الله بن الرشيق وكان من أخصّ أصحاب شيخ الإسلام وأكثرهم كتابة لعلمه وحرصًا على جَمْعه: «كتب الشيخ- رحمه الله- نقولُ السلف مجرّدة عن الاستدلال على جميع القرآن، وكتب في أوّله قطعة كبيرة بالاستدلال، ورأيت له سورًا وآيات يفسّرها ويقول في بعضها: كتبته للتذكّر، ونحو ذلك.

ثمّ لمّا حُبس في آخر عمره كتبت له أنْ يكتب على جميع القرآن تفسيرًا مرتبًا على السور.

فكتب يقول: إنّ القرآن فيه ما هو بيّنٌ بنفسه، وفيه ما قد بيّنه المفسرون في غير كتاب، ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها على جماعة من العلماء، فربما يطالع الإنسان عليها عدّة كتب ولا يتبيّن له تفسيرها، وربما كتب المصنف الواحد في آية تفسيرًا ويفسر غيرها بنظيره، فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل؛ لأنه أهمّ من غيره، وإذا تبيّن معنى آية تبيّن معاني نظائرها.

وقال: قد فتح الله عليّ في هذه المرّة من معاني القرآن ومن أصول العلم بأشياء كان كثيرٌ من العلماء يتمنّونها، وندمت على تضْييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن»[1].

وهكذا نرى مِن هذا الكلام أنّ شيخ الإسلام- رحمه الله- كانت له طريقتُه المميزة عن غيره، التي جعلته يبلغ في التفسير مبلغًا عظيمًا، بهر علماء عصره بهذا الفهم الرّائع لكتاب الله، واختصاصه بتفسير ما أشكل من الآيات وتبيينها للناس، ملتزمًا في ذلك بما ورد عن السلف الصالح من أقوال في هذه الآيات، منسقًا وشارحًا لهذه الآيات، ومرجّحًا لبعضها على بعض، في ترتيب يخطف الأذهان، مستخدمًا ثقافته الكبيرة في اللغة العربية في توضيح المعاني المترادفة، مُستشهدًا بالشعر والنحو في ترجيح بعض هذه الأقوال على بعض، مبينًا بالدليل لماذا اختار هذا القول وأسباب الاختيار، مسندًا كلّ قول إلى صاحبه، في أمانةٍ علمية رائعة، فكان في طريقته نموذجًا لكلّ مَن جاء بعدَه مِن العلماء والمفسرين.

---

(١) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص(٤٣).

كما يتّضح لنا أنه لم يكتب تفسيرًا مرتبًا من أول القرآن إلى آخره بالطريقة المعتادة عند كثيرٍ من المفسرين، ولكنه اتخذ منهجًا خاصًّا في تناوله لتفسير القرآن، يظهر ذلك من خلال ردّه على أحد تلاميذه حين سأله أن يكتب تفسيرًا كاملًا للقرآن الكريم، فهو اعتنى بتفسير ما خفي على الناس، وترك ما لا يحتاج إلى تفسير.

***

المبحثُ الثّالث

منهجُ شيخ الإسلام ابن تيمية في التفسير

كتبَ كثيرٌ من العلماء في هذا المنهج وفصّلوا فيه، وأوضحوا مميزاته وخصائصه، ولم يتركوا شيئًا لم يقوموا بتحليله والإفادة منه؛ لأنّ هذا المنهج كان نبراسًا وطريقًا لغيره مِن المفسّرين، فهو منهجٌ يربط الإنسان بذلك الخير العميم الذي استقى منه العالم هداياته، وتلك القرون التي هي خيرُ القرون التي مرّت عليها البشرية.

يقول الإمام محمد أبو زهرة: «كان سلفيًّا في تفسيره، لا يعدو منهاج السلف، وكان منهاجه من كلّ الوجوه آراء السلف دائمًا لا يتجاوزها إلى غيرها، ولا يعدوها قيد أنملة، وحيثما وجد فكرًا سلفيًّا ليس في الآثار ما يناقضه اعتبره شيخ الإسلام في موضعها لا يتجاوزها إلى غير سبيلها؛ لأن سبيلهم سبيل المؤمنين، وشرع رب العالمين»[1].

ونلاحظ في منهج ابن تيمية في التفسير أنه يرى أنّ النبي ﷺ بيَّن القرآن كله، ولم يترك فيه جزءًا يحتاج إلى بيان لم يبيّنه، ولا جزءًا يحتاج إلى تفصيل لم يفصله، ولا مجملًا يحتاج إلى توضيح لم يوضحه؛ لأنّ هذا جزء من الإيمان بالقرآن؛ لأن الله – عز وجل – قد أمر النبي بتبليغ الناس ما نزل إليهم[2].

السّماتُ العامّة لمنهج شيخ الإسلام ابن تيمية في التفسير:

كتب الكثيرُ من العلماء والباحثين حول منهاج شيخ الإسلام ابن تيمية في التفسير، ونستطيع أن نُجمل تلك السماتِ في النقاط الآتية:

١ـ التركيز على المُشكل في التفسير.

٢ـ دقّة الاستنباط.

---

(١) ابن تيمية، ص(١٨٢).

(٢) مقدمة التفسير لابن تيمية، ص(٢٩).

٣ـ تحليل المعاني.

٤ـ موضوعيّة المناقشة.

٥ـ إيراد العِلل وتمييزها.

٦ـ العناية بأقوال السلف.

٧ـ المقارنة بين تفاسير النظائر.

٨ـ تأصيل الأقوال وبيان منشئها.

٩ـ ذكر الأقوال في المسائل الخلافيّة في الآيات المقصودة بالتفسير.

١٠ـ عدم التعصّب، فلم يسيطر عليه فكرٌ مُعين يتعصّب له ويجمد عليه، بل كان حرَّ التفكير، خلع نفسه مِن كلّ ما يقيده إلّا الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، ولقد كان في نشأته حنبليًّا، ولكنه ما إن شبّ حتى درس المذاهب الإسلامية كلها، ثمّ حلّق في مصادرها؛ فهو يعرف كلّ رأي، ومِن أين جاء.

المنهجُ الخاصّ لشيخ الإسلام ابن تيمية في التفسير[1].

أمّا منهج شيخ الإسلام الخاصّ في التفسير فيمكن أن نراه في النقاط الآتية:

١ـ تفسير القرآن بالقرآن:

يقول شيخ الإسلام في هذا المعنى: «إنّ أصحّ الطرق في ذلك أن يفسّر القرآن بالقرآن؛ فما أُجْمِلَ في مكانٍ فإنه قد فسّر في موضع آخر، وما اختُصر من مكان فقد بُسط في مكان آخر».

ومِن هذا الكلام يتّضح لنا رؤية شيخ الإسلام من أنّ القرآن الكريم يفسّر بعضه بعضًا، بيانًا وتفصيلًا وإجمالًا، والأمثلةُ على ذلك كثيرة.

٢ـ تفسير القرآن بالسنة:

ويبيّن الإمامُ هذا المعنى بقوله: «فإنْ أعياك ذلك- أي: التفسير بالقرآن- فعليك بالسنّة؛ فإنها شارحة للقرآن وموضّحة».

---

(١) راجع في هذا مقدّمة شيخ الإسلام في أصول التفسير، ومجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٦٣) وما بعدها.

ويفهم مِن هذا أنّ السنة شارحة للقرآن، وهي- أيضًا- وحيٌ من الله- تعالى- لنبيه، وقد أعطاه الله تفصيلَ وبيان القرآن الكريم بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤].

٣ـ أقوال الصحابة:

ويبيّن- رحمه الله- منزلةَ قول الصحابي من التفسير فيقول: «وإذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوه مِن القرائن والأحوال التي اختصّوا بها، ولما لهُم من الفهْم التامّ، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيّما علماؤهم وكبراؤهم، كـ: الأئمة الأربعة، والخلفاء الراشدين، والأئمة المهديّين، مثل: عبد الله بن مسعود.. والحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عمّ رسول الله ترجمان القرآن».

٤ـ الرجوع إلى أقوال التابعين:

كما يرى شيخُ الإسلام أنّ الرجوع إلى أقوال التابعين يكون في مرتبة رابعة بعد القرآن والسنة وأقوال الصحابة، وخصّ بالذّكر من هؤلاء التابعين مَن اهتمّوا بتفسير القرآن مثل: مجاهد بن جبر؛ فإنه كان آيةً في التفسير، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن رباح، والحسن البصري، ومسروق، والأجدع، وسعيد بن المسيب، وأبي العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحاك بن مزاحم.

وهكذا يظهر واضحًا من هذا المنهج ترتيب هذه المقامات، فلا يتأتّى لأحدٍ أن ينتقل مِن مرحلةٍ إلى أخرى حتى يستوفي هذه المرحلة.

***

المبحثُ الرّابع

مصادرُ شيخ الإسلام ابن تيمية في التفسير

اعتمد شيخُ الإسلام على القرآن في تفسيره للقرآن، وأوْلى اهتمامًا بالغًا بالسنة النبوية المطهّرة، وأقوال الصحابة، وما أجمع عليه التابعون، وهو يمتلك بلاغة وعلمًا رائعًا في اللّغة، ومع ذلك اعتمدَ على بعض كتبِ التفسير، ومن هذه الكتب:

١ـ تفسير ابن أبي حاتم (٣٧٢هـ)، وقد ورد ذكره في تفسيره اثنتين وعشرين مرّة.

٢ـ تفسير البغوي (٥١٦هـ)، وقد ورد ذكره أربع عشرة مرّة.

٣ـ تفسير ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، وقد ورد ذكره ستّ مرّات.

٤ـ تفسير الثعلب (٤٢٧هـ)، وقد ورد ذكره خمس مرّات.

٥ـ تفسير السدي (١٢٧هـ)، وقد ورد ذكره مرّة.

٦ـ تفسير وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

٧ـ تفسير عبد الرازق (٢١١هـ)، وقد ورد ذكره مرّتين.

٨ـ تفسير سنيد (٢١٦هـ) مرّتين.

٩ـ تفسير إسحاق بن راهويه، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١٠ـ تفسير أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١١ـ تفسير دحيم (٢٤٥هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١٢ـ تفسير عبد بن حميد (٢٤٩هـ)، وقد ورد ذكره مرّتين.

١٣ـ تفسير بقي بن مخلد (٢٧٦هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١٤ـ تفسير أبي يعلى الموصلي (٣٠٧هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١٥ـ تفسير أبي بكر بن عبد العزيز (٣٦٢هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١٦ـ تفسير أبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١٧ـ تفسير أبي بكر بن المنذر (٣١٠هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١٨ـ تفسير ابن مردويه (٤١٠هـ)، وقد ورد ذكره مرّة واحدة.

١٩ـ كتاب التفسير من صحيح البخاري، وقد نقل منه مرّة واحدة.

وقد كان رجوع شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذه الكتب يتمّ إمّا بالنقل المباشر، أو الإشارة إليها، أو بعزْو الأقوال إليها، ومع التعقيب بالنقد أو التوضيح[1].

***

(١) راجع في ذلك اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح، د/ محمد بن زيلعي هندي.

المبحثُ الخامس

أثرُ شيخ الإسلام ابن تيمية على مَن جاء بعده مِن المفسرين

سبق أنْ تناولنا الحديثَ عن سيرة شيخ الإسلام ومسيرته، وما قاله العلماء عنه، وإشادتهم بتفسيره وفهمه للقرآن الكريم، وغزارة علمه؛ حيث إنّه قرأ كتب المفسّرين واستوعبها سواءً بالمأثور أو الرأي، بالإضافة إلى ثقافته الواسعة العالية في اللغة وعلومها، وعلمه بالقراءات، ومعرفته بتفاسير الصحابة، وفهمهم للقرآن، بالإضافة إلى فهْم التابعين، ثمّ موهبته الربّانية وذكائه الفطري وحُسن تدبره لكتاب الله، كلّ تلك الأسباب مع حُسن صلته بالله، كلّ ذلك أدى إلى عطاء ابن تيمية عطاءً مميزًا، فخلف لنا مِن بين ما خلّف تفسيرًا مُميزًا عن غيره، فهو ليس هاضمًا لما قرأه واستوعبه، بل ناقدًا محلّلًا ذا رأي خاص، يبيّن خطأ المخطئين في الآراء، ويفنّد هذه الآراء ويصحّحها، مُستندًا في كلّ ذلك إلى الأدلة من القرآن والسنة واللغة، وكل ذلك بأسلوب سهل وعذب يفيدُ منه الجميع، ولا غرْو في ذلك فهو مصبوغ بروح عالم ارتبط بأخلاق الصالحين وروح الدعاة المصلحين[1].

تعدّدت أوْجه تأثير ابن تيمية فيمَن جاء بعده مِن المفسرين مِن هذه الأوجه:

١ـ أصالة المنهج.

٢ـ الفكر الخالي من التقليد.

٣ـ كتبه وتراثه التفسيري الرائع.

ولعلّنا نوضّح هذا ببعض البيان في الآتي:

أولًا: أصالةُ منهج ابن تيمية في التفسير:

وضعَ ابن تيمية في التفسير منهجًا جديدًا كان له أثرٌ بارز فيمَن جاء بعده؛ فهو مجدّد في التفسير بحقّ؛ حيث إنه جدّد وأحيا ما كان عليه السلف بوضعه هذه الأسس وهذا المنهج، في الوقت الذي ابتعد فيه كثيرٌ من المفسرين عن هذا المنهج، كما ظهر في التفسير كثيرٌ من البدع ممّا

(١) انظر: على ساحل ابن تيمية، ص(٣٧) بتصرّف كبير.

جعل الحاجة قائمة للتأكيد على هذه الأسس والدعوة إليها، ممّا حمل ابن تيمية على ترسيخ تلك الأسس والدعوة إلى العمل بها.

ومِن أسس التجديد في منهج ابن تيمية:

١ـ الرجوع إلى المصادر الأصلية.

٢ـ بيان كيفية التعامل مع الإسرائيليات.

٣ـ التحذير من الاتجاه المنحرف في التفسير.

٤ـ اهتمامه بما تدعو الحاجة إلى تفسيره.

أثرُ ذلك على المفسرين:

أثرُ ابن تيمية على كثيرٍ من المفسرين بمنهجه في التفسير، ومن هؤلاء الذين تأثروا به العلامة ابن كثير، الذي قالَ فيه الشيخ الذهبي: فلم نرَ مِن المفسرين رجلًا كان له من قوّة النقد للمأثورات وتمييز جيادها من زيوفها مثل ما كانَ لابن كثير- رحمه الله.

وقال عنه الدكتور محمد أبو شهبة، وهو يتحدّث عن تفسيره: من خصائص هذا التفسير العظيم أنه يعتبر نسيجًا وحدَه في التّنبيه على الإسرائيليات والموضوعات في التفسير، وقد تأثّر في هذا بشيخه الإمام ابن تيمية.

ولم يقتصر هذا الأثر على ابن كثير وحدَه؛ لأن مَن جاء بعد ابن كثير ممّن أعرض عن الإسرائيليات وانتقدها كالشوكاني[١] والآلوسي[٢] ورشيد رضا[٣]، والشيخ محمد حسين الذهبي[٤]، وغيرهم، وقد تأثّروا بهذا المنهج الذي رسمه ابن تيمية وطبقه ابن كثير[٥].

---

(١) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ولد سنة ١١٧٣هـ ١٧٥٩م، وتوفي سنة ١٢٥٠هـ ١٨٣٩م في صنعاء، راجع البدر الطالع: ٢/ ١٠٢.

(٢) شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ولد ١٢١٧هـ ١٨٠٢م ببغداد، وتوفي عام ١٢٧٠ هـ ١٨٥٧م. له روح المعاني في التفسير. راجع طبقات المفسرين ١/ ٦٤.

(٣) هو محمد رشيد السيد رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين، من رواد الإصلاح الإسلامي، له تفسير المنار، توفي عام ١٣٥٨هـ، المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين، ١/ ٧٤ وما بعدها.

(٤) هو العلامة المفسّر صاحب التفسير والمفسرون، توفي سنة ١٣٩٨هـ.

(٥) انظر: أسس التجديد في منهج ابن تيمية في التفسير، د/ فرقان إسماعيل، بحث مطبوع في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية، (٢١/ ٢٠٠٥).

وظهر تأثّرُ المفسرين بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية في التفسير واضحًا، خاصّة من خلال مقدّمته في التفسير؛ حيث اعتمد الحافظُ ابن كثير في مقدّمة تفسيره المشهورة في بيانه لأحسن طُرق التفسير على مقدّمة التفسير لابن تيمية، وأفاد منها الزركشي[1] صاحب البرهان في علوم القرآن، وكثيرًا ما نَقل منها بالحرف دون أن يعْزو إليه أو ينسب إليه.

وتأثر- أيضًا- السيوطي[2] بمقدّمة ابن تيمية؛ فقام بتلخيص فصول هذه الرسالة في كتابه الإتقان وهو (أوجه الاختلاف في التفسير وأسبابها)، تحت عنوان: معرفة شروط المفسر وآدابه، وأثنى على هذا الفصل بقوله: «وهو كلام نفيس جدًّا»، ممّا يدلّ على إعجابه بما كتبَه في باب التفسير بالرأي وطبقات المفسرين.

وممّن لخّص هذه المقدّمة- أيضًا- الشيخ محمد راغب الطباخ[3]، في كتابه (الثقافة الإسلامية) بعد أن أعجب بها وأثنى عليها.

وكذلك الشيخ محمد بهجت البيطار أعجب بها وأثنى عليها قائلًا: «رسالته هذه فيضٌ من بحره، قد أملاها مِن فؤاده، وقد أودعها لآلئه ودرَرَه، فهي تُريكَ صفحةً ناصعة من دراسة سلفنا للقرآن وفهمه، وتهديك لحلّ بعض مشكلات التفسير ومصطلحاته، وتدلّك على أهدى المفسرين، وأفضل كتبهم، وتحذّرك عمّا انتحلوا لأنفسهم من عقائد وأصولٍ بَنَوا تفاسيرهم عليها، وردّوا كلام الله وسنة رسوله إليها».

تأثرُ المفسّرين بفكر شيخ الإسلام ابن تيمية:

تأثّر الشيخ محمد عبده[4] بمدرسةِ ابن تيمية إلى حدٍّ ما في دعوته إلى تحرير العقل والفكر من التقليد، وإلى فهْم الدين عن طريق السلف قبل ظهور الخلاف، وإلى الرجوع في جُملة أصوله إلى

(١) هو الإمام محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي الإمام العلّامة، ولد عام ٧٤٥هـ، وأهمّ كتبه البرهان في علوم القرآن، ٧٩٤هـ الدرر الكامنة: ١/ ٤٧٩، شذرات الذهب: ٦/ ٣٣٤.

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، ولد سنة ٨٤٩ هـ، وهو صاحب الإتقان في علوم القرآن وطبقات المفسرين، وغيره من الكتب، توفي عام ٩١١هـ.

(٣) هو محمد راغب بن محمود بن هاشم الطباخ من أهل حلب الشهباء، حفظ المتون وتفقّه ودرس في كلية الشريعة في حلب، مِن أهمّ تصانيفه في الدروس الدينية، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، راجع الأعلام للزركلي: ٦/ ٣٥٩. معجم المؤلفين: ٩/ ٣٠٥، الموسوعة الفقهية: ١١/ ٧٢.

(٤) هو محمد عبد بن حسن خير الله، رائد الإصلاح في العصر الحديث، ولد عام ١٢٦٦هـ ١٨٤٩م، وتوفي عام ١٣٢٣هـ، ١٩٠٥ م. راجع المعجم الجامع في ترادم العلماء.١/ ٣٢٣.

الكتاب والسنة حتى ترجع الأمور الاعتقادية والتعبدية إلى ما كانت عليه في عهد السلف بلا زيادة ولا نقصان[1].

كما انتفع الشيخُ رشيد رضا بكتب الشيخ وتلميذه ابن القيم- رحمهما الله، وذكر أنه لمْ يطمئن قلبُه بمذهب السلف تفصيلًا إلّا بممارسة هذه الكتب، وظلّ يعتزّ بقراءة هذه الكتب وبآراء الشيخين، ويستشهد بهما، وينقل عنهما طيلةَ حياته.

وكثيرًا ما نقل صاحبُ محاسن التأويل الشيخ جمال الدين القاسمي[2] من كتب الشيخ، واستشهد بآرائه حتى إنه عقد في مقدّمة تفسيره في الجزء الأول فصلًا كاملًا تحتَ عنوان: «هل في القرآن مجاز أم لا؟» بما لا يقلّ عن ثلاثين صفحة من الحجم المتوسّط، فنقله بتمامِه من كتاب الإيمان لابن تيمية.

والإمام الشوكاني تأثّر- أيضًا- بكتب ابن تيمية وأفاد منها، وبالغ في الثناء عليه، قال عنه وعنِ ابن حزم الأندلسي[3]: «وما أظنّ أنه سمع الزمان ما بين عصري الرّجلين بما يشبههما أو يقاربهما»[4].

كما لا يخفى على أحدٍ من الدارسين لسيرة شيخ الإسلام تأثّر تلميذه ابن القيم به، ويظهر ذلك في مواضع مختلفة من كُتبه، فمِن ذلك ما قاله ابن القيم- رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]: «وكان شيخ الإسلام أبو العباس- قدّس الله روحه- يقول: «والصحيح أنّ معنى الآية أنّ الصلاة فيها

(١) انظر: تفسير المنار، (١/ ٩، ١٠).

(٢) هو جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، العلامة المفسر، ولد عام ١٢٨٣هـ، ١٨٦٦م، أحد روّاد النهضة العلمية الحديثة ببلاد الشام حفظها الله، له التفسير المعروف وقواعد التحديث، توفي عام ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م. التأريخ والوفيات: ١م ٣٢.

(٣) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأندلسي القرطبي، ولد عام ٣٨٤هـ، هو أحد أئمة الإسلام في الأندلس، له كتاب المحلى وغيره من الكتب التي تقارب أربعمائة كتابًا، توفي عام ٤٥٦هـ. راجع طبقات الحفاظ: ١/ ٨٨.

(٤) انظر: ابن تيمية وجهوده في التفسير وعلوم القرآن، إبراهيم خليل بركة، ص(١٨١-١٨٣) بتصرف.

مقصودان عظيمان، وأحدهما أعظم من الآخر؛ فإنها تنهى عن الفحشاء والمنكر، وهي مشتملة على ذكر الله تعالى، وما فيها من ذكر الله أعظم مِن نهيها عن الفحشاء والمنكر»[1].

علاقةُ شيخ الإسلام بعلم أصول التفسير:

لعلّ أفضل ما قدّمه شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- في هذا العلم هو تخْصيص كتاب في هذا العلم، وهو (مقدّمة في أصول التفسير)، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن سبب حديثه في هذا العلم: «لقد سألني بعضُ الإخوان أنْ أكتب له مقدّمة تتضمّن بعض القواعد الكلية، تعينه على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحقّ وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل».

فجاء جوابُه عنها برسالةٍ عظيمة في هذا الباب، وقد ذكرت مقدّمته هذه موضوعات عامة وتفصيلية.

أمّا العامّة فهي:

١ـ بيان الرسول ﷺ ألفاظَ القرآن ومعانيه للصحابة.

٢ـ اختلاف الصحابة والتابعين وأتباعهم في التفسير وأنواعه، وأنّ سبب الاختلاف من جهة المنقول ومن جهة الاستدلال.

٣ـ بيان طرق التفسير.

٤ـ بيان التفسير بالرأي.

لقد بنى شيخ الإسلام ابن تيمية تفسيره على أصول، أهمّها:

١ـ أنه وضعَ مراتب للتفسير، وهي أنها على الترتيب: القرآن بالقرآن، تفسير القرآن بالسنة، ثمّ تفسير القرآن بأقوال الصحابة، ثمّ التفسير بأقوال التابعين.

٢ـ الاكتفاء بالتفسير النبوي في حالة وجوده، قال شيخ الإسلام: «وممّا ينبغي أنْ يعلم أنّ تفسير القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة... ولا غيرهم»[2].

---

(١) انظر: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رجل الإصلاح والدعوة، إبراهيم محمد العلي، ص(٤٣٧).

(٢) مقدّمة في أصول التفسير، الفتاوى، ط ١ ابن القاسم، (١٣/ ٣٦٣-٣٦٩).

٣ـ أنّ المراسيل هي الغالب على المنقول في التفسير، وهي صحيحة قطعًا إذا تعدّدت طرقها وخلتْ عن المواطأة قصدًا واتفاقًا بغير قصد.

يقول شيخ الإسلام: «ومعلوم أنّ المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم، ولهذا قال الإمام أحمد: ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير والملاحم والمغازي، ويرى أنه ليس لها أيّ أصل أي بالإسناد؛ لأنّ الغالب عليها المراسيل، والمراسيل إذا تعدّدت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد؛ كانت صحيحة قطعًا»، وبيّن طرق معرفة المراسيل والأمارات التي تعرف بها[1].

٤ـ لا يجوز العدول عن تفسير الصحابة والتابعين إلى ما يخالفه.

يقول شيخ الإسلام: «وفي الجملة، مَن عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك؛ كان مخطئًا، بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه».

٥ـ لا يجوز إحداث قولٍ جديد في مسألة تنازع فيها السلف.

ومن باب التأكيد نكرّر أنه من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا يغفر له خطؤه، فالمقصودُ بيان طرق العلم وأدلّتهم وطرق الصواب، ونحن نعلم أنّ القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلمَ بتفسيره ومعانيه، كما أنّهم أعلمُ بالحقّ الذي بعث الله به رسوله ﷺ فمَن خالف قولَهم وفسّر القرآن بخلاف تفسيرهم؛ فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا».

٦ـ أنّ الأخبار الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد.

٧ـ أنّ اللغة مصدر من مصادر التفسير، ورتبتها متأخّرة عمّا سبق من مصادر، فوضّح أنّها هي المرجع إذا اختلف التابعون «فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على مَن بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك»[2].

---

(١) الفتاوى، (١٣/ ٤٤٦، ٣٤٩).
(٢) الفتاوى، (١٣/ ٣٧٠).

٨ـ التفسير بمجرّد الرأي حرام، يقول- رحمه الله: «أمّا تفسير القرآن بمجرد الرأي؛ فَحَرام»[١].

ويدلّ كلامُه على أنّ المراد بالرأي الرأي المحض الذي لا يستند إلى علم، وهو الذي يحصل به الخطأ في التفسير، وذلك مِن جهتين: إحداهما: أن يعتقد معاني، ثمّ يريد حمل ألفاظ القرآن الكريم عليها، والثانية أن يفسر القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده مَن كان مِن الناطقين بلغة العرب بكلامه مِن غير نظر إلى المتكلم بالقرآن المنزّل عليه والمخاطب به[٢].

٩ـ دوام التفكّر في معاني القرآن والتدبر في ألفاظه، والحذر من الحجب المانعة من فهم القرآن.

يدعو شيخ الإسلام المسلمين أنْ يتدبّروا القرآن، ولا يشغلوا أنفسهم بحروفه شغلًا يُبعدهم عن تدبّره مثل: التجويد ووجوه الإعراب، وأنْ يجاهدوا أنفسهم عن كلّ ما يشغلهم عنْ هذا التدبّر من الألغاز أو الأحاجي أو الانشغال بمذهب بعينه.

فهكذا عنده مَن يفْهم القرآن هو الذي يظلّ دائمَ التفكير والتدبّر لمعانيه وألفاظه واستغنائه بمعاني القرآن وحُكمه عن غيره من كلام الناس، وإذا سمع شيئًا من كلام الناس وعلومهم عرَضَه على القرآن، فإنْ شهدَ له بالتزكية قَبِله وإلّا ردّه[٣].

١٠ـ ليس في القرآن مجاز[٤].

١١ـ لا شيء في القرآن لا يعرف معناه، والمتشابه نسبي. تحدّث شيخ الإسلام عن هذه القاعدة أثناء حديثه عن المُحكم والمتشابه مبينًا أنّ الله – عز وجل – قد بيّن جميع القرآن لنبيه ﷺ، وأنّ هناك كثيرًا من الدلائل من الكتاب والسنة تبين ذلك، وأنّ الفهم والتدبر لكتاب الله مُمكن ومتاح، وليس فيه ما لا يُفهم، وأنّ الراسخين في العلم من الصحابة والسلف كانوا

(١) الفتاوى، (١٣/ ٣٧٠).
(٢) اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح، د/ محمد بن زيدان الهندي، ص(٤٥)، وانظر: الفتاوى، (١٣/ ٣٥٦).
(٣) انظر: الفتاوى، (١٦/ ٥٠).
(٤) الفتاوى، (٦/ ٣٥١، ٣٧٤).

على علم بفهْم المتشابه كـ: مجاهد ومحمد بن جعفر والربيع بن أنس، ونقلوا ذلك عن ابن عباس أنه قال: أنا مِن الراسخين الذين يعلمون تأويله[1].

١٢ـ ومن المواد التي تعدّ مِن أصول التفسير، وكان شيخ الإسلام عالمًا فذًّا في ذلك هو علم الترجيح خاصّة في تفسير القرآن، ولقد كتبت عنه رسالة علمية في ذلك بعنوان: «اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح» للدكتور محمد بن زيلعي هندي، وليس في هذا البحث متّسعٌ لعرض ذلك، وستجد في هذا البحث صيغًا وأساليبَ الترجيح وأوْجهَه عند شيخ الإسلام.

١٣ـ قدّم شيخ الإسلام ابن تيمية قواعدَ وأسسًا للتفسير ولفهم القرآن، كتب فيها كثيرٌ من العلماء، ومِن هذه الكتب كتاب «القواعد الحِسان من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية» لمحمد بن العزيز المسند.

ومِن هذه القواعد:

ـ ألفاظ الكتاب والسنة إذا عُرف تفسيرها من جهة النبي ﷺ لم يحتجْ إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة أو غيرهم.

ـ مِن عادة السّلف في تفسيرهم أن يذكروا بعضَ صفات المفسر من الأسماء أو بعض أنواعه، ولا ينافي ذلك ثبوت بقية الصفات للمسمى، بل قد يكونان متلازميْن ولا دخول لبقية الأنواع فيه.

ـ ما دلّ عليه السّياق هو ظاهر الخطاب، فلا يكون من موارد النزاع.

ـ الصريح يقضي على الظاهر ويبيّن معناه.

ـ يجوز أن تفسّر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى، ويصرف الكلام عن ظاهره وإن سمي تأويلًا وصرفًا عن الظاهر؛ وذلك لدلالة القرآن عليه.

---

(١) انظر: الفتاوى، (١٦/ ٣٩٠، ٣٩٧)، (١٣/ ٢٧٢-٢٧٣)، استفدت من كتاب اختيارات ابن تيمية في التفسير ومنهجه في الترجيح في استخراج هذه العناصر.

ـ استعمال القرآن لفظًا في معنى لا يقتضي أنّ ذلك اللفظ لا يحتمل غير ذلك المعنى.

ـ زيادة اللّفظ في القرآن لزيادة المعنى، وقوة اللّفظ لقوة المعنى.

ـ الكلام إذا اجتمع فيه شرطٌ وقسم، وقد تقدّم القسم؛ سدّ جوابُ القسم مسَدّ جواب الشرط.

ـ الأصل إقرار الكلام على نظمه وترتيبه، لا تغيير ترتيبه.

ـ حذف المضاف إليه يقارنه قرائن، فلا بدّ أنْ يكون مع الكلام قرينة تبيّن ذلك.

ـ القراءة الشاذّة تجري مجرى الخبر الواحد.

ـ العطف يقتضي مغايرةً بين المعطوف والمعطوف عليه مع اشتراكهما في الحكم الذي ذكر لهما.

ـ العطف تارة يكون لتغاير الذّوات، وتارة لتغاير الصفات.

ـ المعطوف إذا تقدّم اسمًا كان عطفه على الغريب أولى، كما أنّ عوْد الضمير إلى القريب أولى، إلّا إذا كان هناك دليل يقتضي العطف على البعيد.

ـ الضمير يعودُ إلى الغريب إذا لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك.

ـ الضمير يجبُ عوْدُه إلى جميع ما تقدّم ذكره، فإن تضرّر عوده إلى الجميع؛ أعيدَ إلى أقرب المذْكورين، أو إلى دليل تعْيينه.

ـ أنّ المفسرة التي تأتي بفعل من معنى القول لا من لفظه.

***

المبحثُ السّادس

شيخُ الإسلام ابن تيمية وعلومُ القرآن

لقد تحدّث شيخُ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- في كثيرٍ من قضايا علوم القرآن، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ـ المحكم والمتشابه.

٢ـ الوجوه والنظائر.

٣ـ الناسخ والمنسوخ.

٤ـ الفرق بين التأويل والتفسير.

٥ـ أقسام القرآن.

٦ـ قضية الاختلاف في التفسير.

٧ـ حكم التفسير بالأحاديث الإسرائيلية.

٨ـ القراءات في القرآن.

٩ـ تحزيب القرآن.

١٠ـ التضمين في القرآن.

١١ـ أسباب النزول.

١٢ـ حديث الآحاد.

١٣ـ قضية إعجاز القرآن.

١٤ـ قاعدة في فضائل القرآن.

١٥ـ قضية الحقيقة والمجاز.

١٦ـ الأمثال في القرآن.

ولعلّ مقدّمات شيخ الإسلام في فهم القرآن التي كتبت كمقدمة تفسيره في كتاب التفسير الدقيق وكتاب التفسير الكبير أكبرُ دليل على مهارة شيخ الإسلام بهذا العلم، ولا مكان لذكر كلّ ما قدّمه في هذا المبحث، ولكن نذكر نبذة مختصرة عن هذه المفاهيم؛ حتى يكون القارئ قادرًا على فهْم هذه الأبواب، واستيعاب ما قدّمه الشيخ- رحمه الله.

أولًا: معرفتُه بأسباب النزول:

تحدّث شيخ الإسلام عن أسباب النزول مبيّنًا أولًا معنى أسباب النزول، فيقول- رحمه الله:

«وقد يجيء مِن هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لاسيّما إن كان المذكور شخصًا، كأسباب النزول المذكورة في التفسير كقولهم: إنّ آية الظهار نزلت في أوس بن الصامت»[1].

تحدّث- أيضًا- عن حكم أسباب النزول، فيقول: فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أنّ حكم الآية مختصّ بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإنّ هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإنْ تنازعوا في اللّفظ العام الوارد على سببٍ هل يختصّ بسببه أم لا؟ فلم يقل أحدٌ من علماء المسلمين: إنّ عمومات الكتاب والسنة تختصّ بالشخص المعين، وإنّما غاية ما يقال: إنّها تختصّ بنوعِ ذلك الشخص، فيعمّ ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللّفظ، والآية التي لها سببٌ معيّن إن كانت أمرًا فهي متناولة لذلك الشخص، ولغيره ممّن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذمّ فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممّن كان بمنزلته أيضًا[2].

وتحدّث- أيضًا- عنْ أهمية معرفة أسباب النزول، يقول- رحمه الله:

«معرفة سببِ النزول يعينُ على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبّب، ولهذا كان أصحّ قول الفقهاء: إنه إذا لم يعرفْ ما نواه الحالف رجع إلى سبب يمينه، وما هيّجها، وآثارها[3].

(١) انظر: الفتاوى، (١٣/ ٣٣٨).
(٢) انظر: الفتاوى، (١٣/ ٣٣٩).
(٣) انظر: الفتاوى، (١٣/ ٣٣٩).

حكمُ التّفسير بالأحاديث الإسرائيلية:

ذكر شيخُ الإسلام ابن تيمية عن أقاويل أهل الكتاب حديثَ النبي ﷺ: «**بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومَن كذب علي متعمدًا فليتبوّأ مقعده من النار**» رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو،[1] فبيّن أنّ هذه الأحاديث التي بها أخبار أهل الكتاب هي للاستشهاد لا الاعتقاد، وذكر أنّ هذه الأحاديث على ثلاثةِ أقسام:

أحدهما: ما علمنا صحّته ممّا بأيدينا ممّا يشهد له بالصدق، فذلك صحيح.

وثانيهما: ما علمنا كذبه بما عندنا ممّا يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوتٌ عنه، لا مِن هذا القبيل ولا مِن هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذّبه، وتجوز حكايته لما تقدّم، وغالب ذلك ممّا لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني[2].

أدبُ الخلاف عند ابن تيمية:

يقول- رحمه الله- مبيّنًا كيفية التعامل مع الخلاف: «أنْ تستوعب الأقوال في ذلك المَقام، وأنْ تنبّه على الصحيح منها وتبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلّا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فتشتغل به عن الأهمّ فالأهم.

فأمّا مَن حكى خلافًا في مسألةٍ ولم يستوعب أقوالَ الناس فيها فهو ناقص؛ إذْ قد يكون الصواب في الذي تركه.

أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبّه على الصحيح من الأقوال، فهو ناقص أيضًا.

فإنْ صحّح غير الصحيح عامدًا فقد تعمّد الكذب، أو جاهلًا فقد أخطأ، وكذلك مَن نصّب الخلافَ فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالًا متعدّدة لفظًا ويرجع حاصلها إلى قولٍ أو قولين معنى، فقد ضيع الزمان، وتكثّر بما ليس بصحيح، فهو كلابسِ ثوبيْ زور، والله الموفق للصّواب[3].

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٧٠).
(٢) انظر: الفتاوى، (١٣/ ٣٦٦) وما بعدها.
(٣) الفتاوى، (١٣/ ٣٦٨).

نزولُ القرآن على سبعة أحرف:

تحدّث شيخ الإسلام عن هذه القضية موضّحًا المراد بهذه السبعة، وهل هذه القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم وغيرهما هي الأحرف السبعة أو واحد منها، والسبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خطّ المصحف، وهل تجوز القراءة برواية الأعمش وابن مُحيْصِن وغيرهما من القراءات الشاذّة أم لا؟ وإذا جازت القراءة بها فهل تجوز الصّلاة بها أم لا؟[1].

وتحدّث عن جميع القراءات وكوْنها سنّة أو بدعة، وهل جُمعت على عهد رسول الله ﷺ، وهل لجامعها ثواب على مَن قرأ برواية أم لا؟[2].

ما أصحّ التفاسير في نظره؟

يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية: «وأمّا التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحّها تفسير ابن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السّلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتّهمين، كمقاتل بن بكير والكلبي[3]، والتفاسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة كـ: تفسير عبد الرازق، وعبد بن حميد، ووكيع[4]، وابن أبي قتيبة[5]، وأحمد بن حنبل[6]، وإسحاق بن راهويه[7].

---

(١) الفتاوى، (١٣/ ٣٨٩) وما بعدها.

(٢) الفتاوى، (١٣/ ٤٠٤).

(٣) هو العلامة الإخباري أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي المفسر، شيعي متروك الحديث، توفي عام ٢٤٦ هـ بالكوفة. انظر: سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٤٨.

(٤) هو الإمام الحافظ وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن غراس الرؤاسي الكوفي، محدث العراق، توفي سنة ١٩٦هـ. سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٤١.

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم الدينوري البغدادي، مولود عام ٢١٣ هـ، ولي قضاء مصر، ومِن أهمّ كتبه عيون الأخبار، وتوفي عام ٣٢٢هـ انظر: الديباج المذهب: ١/ ٢١.

(٦) هو إمام أهل السنة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الزهري، فقيه محدّث، ولد عام ١٦٤هـ، وتوفي عام ٢٤١هـ ببغداد، راجع سير أعلام النبلاء: ١١/ ١٩٥، طبقات الشافعية: ٢/ ٢٩.

(٧) هو إسحق بن راهوية الحنظلي التميمي، أحدُ أئمة المسلمين وعلماء الدين، فقيهٌ، حافظ، اشتهر بالورع والزّهد والصدق، لقّب بشيخ المشرق، ولد عام ١٦١هـ بنيسابور، وتوفي عام ٢٣٨ هـ، راجع سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٥٤٤، طبقات الحنابلة: ٢/ ٥٤.

تحدّث شيخُ الإسلام عن أسلمِ التفاسير من البدعة والأحاديث الضعيفة، وذكر أنّ «البغوي»[1] هو أوّلُها؛ لأنّه مختصر من تفسير «الثعلبي»، وقد حذف فيه الأحاديث الموضوعة والبدعَ التي فيه، وحذف منه أشياء أخرى.

وأمّا الواحدي[2] فإنه تلميذ الثعلبي[3]، وهو أخبر منه بالعربية، لكنّ الثعلبي فيه سلامةٌ من البدع، وإنْ ذكرها تقليدًا لغيره، وتفسيره وتفسير الواحدي البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائدُ كثيرة، وفيها كثيرٌ من المنقولات الباطلة وغيرها.

وأمّا الزمخشري فتفسيره محشوّ بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن، وأنكر أنّ الله مريد للكائنات وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة.

وتفسير القرطبي[4] خيرٌ منه بكثير وأقربُ إلى طريقة أهل الكتاب والسنة وأبعدُ عن البدع، وإنْ كان كلّ من هذه الكتب لا بدّ أنْ يشتمل على ما ينقد، لكنْ يجب العدل بينها وإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه.

---

(١) هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، ويلقب بركن الدين ومحيي السنة، له معالم التنزيل المعروف بتفسير البغوي ومصابح السنة، توفي عام ٥١٦هـ، راجع سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٤٣٩.

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، هو عالم بالتفسير وأسباب النزول والعربية والتاريخ، له تفاسير الوسيط والبسيط والوجيز، وهو مؤرخ ومفسّر ولغوي وأديب، توفي عام ٤٦٨هـ. راجع العبر في أخبار من غبر: ٣/ ١٤٦، ١٤٧.

(٣) هو أبو إسحق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، المفسّر المشهور، له تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن، وتوفي عام ٤٢٧هـ. وفيات الأعيان: ١/ ٧٩. والوافي بالوفيات: ٧/ ٣٠٧.

(٤) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي، ولد بالأندلس، صاحب الجامع لأحكام القرآن والتذكرة في أحوال الموتى وشئون الآخرة، كان إمامًا عالمًا، ولد عام ٥٩٨هـ، وتوفي عام ٦٧١هـ، راجع شذرات الذهب: ٨/ ٣٣٤، والديباج المذهب ١/ ٦٩.

وتفسيرُ ابن عطية[1] خيرٌ مِن تفسير الزمخشري، وأصحّ نقلًا وبحثًا، وأبعدُ عن البدع، وإنِ اشتمل على بعضها، بل هو خيرٌ منه بكثير، بل لعلّه أرجح هذه التفاسير، لكنّ تفسير ابن جرير[2] أصحّ من هذه كلّها.

وثمّ تفاسير أخرى كثيرة جدًّا كـ: تفسير ابن الجوزي والماوردي[3].

المحكم والمتشابه:

وضّح شيخُ الإسلام ابن تيمية معنى المحكم ومعنى المتشابه، وذلك أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وخلاصة ما قال في ذلك: إنّ المحكم من الآيات هو: الذي ليس فيه تشابه على أحد.

وأمّا المتشابهات ففيها قولان:

أحدهما: أنها آياتٌ بعينها تتشابه على كلّ الناس، والثاني- ووضحَ أنّه الصحيح- أنّ التشابه أمرٌ نسبي، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره.

ووضّح كيفية التعامل مع المتشابه بأنّ هذا المتشابه إذا عرف معناه أصبح محكمًا.

وذكر- أيضًا- أنّ المحكم هو الذي لا يحتمل إلّا أمرًا واحدًا مثل: الأمر والنهي، والمتشابه كـ: الوعد والوعيد. ووضّح معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أنه مثل معرفة الساعة فإنّنا نعلم حقيقتها ولكن لا نعلم وقتَها، وأنّ معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ

(١) هو الإمام الحافظ الناقد المجود أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي الأندلسي الغرناطي المالكي، ولد عام ٤٨٠ هـ، ومِن أهمّ مؤلفاته تفسير المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، توفي سنة ٥١٨ هـ، راجع سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٨٦، الوافي بالوفيات: ٦/ ٤٨.

(٢) هو الإمام محمد بن محمد بن محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، ولد عام ٢٢٤، وتوفي عام ٣٢٠هـ، من أهمّ مؤلفاته جامع البيان عن تأويل آي القرآن، وله تاريخ الأمم والملوك، راجع تهذيب الأسماء واللغات للنووي: ١/ ٩٨.

(٣) انظر: الفتاوى، (١٣/ ٣٨٥) وما بعدها بتصرف.

﴿نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ...﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣] يقول: إنّ الله فصّل الكتاب وبيّنه بحيث لا يشتبه، وأمّا المقصود بـ﴿تَأۡوِيلَهُۥ﴾: مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها كـ: الدّابة، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها وغيرها[1].

الوجوه والنّظائر:

عرّف شيخُ الإسلام ابن تيمية الوجوهَ والنظائر، فقال: الأسماء المشتركة في اللفظ هي من «المتشابه»، وبعض «المتواطئة» - أيضًا - مِن المتشابه، ويسمّيها أهل التفسير: «الوجوه والنظائر»، وصنّفوا كتب «الوجوه والنظائر»؛ فالوجوه في الأسماء المشتركة، والنّظائر في الأسماء المتواطئة، وقد ظنّ بعضُ أصحابنا المصنّفين في ذلك أنّ الوجوه والنظائر جميعًا في الأسماء المشتركة، فهي نظائر باعتبار اللفظ، ووجوه باعتبار المعنى، وليس الأمر على ما قاله، بل كلامهم صريح فيما قلناه لَمن تأمّله[2].

الناسخ والمنسوخ:

يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وذلك أثناء حديثه عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾، يقول: في قوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]، والنسخ هنا: رفع ما ألقاه الشيطان، لا ما شرعه الله.

يقول: إن الله قد جعل المحكم مقابل المتشابه تارة، ومقابل المنسوخ تارة أخرى، والمنسوخ يدخل في اصطلاح السلف - العام: كلّ ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح كتخصيص العام وتقييد المطلق؛ فإن هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين، فيدخل فيه المجمل فإنه متشابه، وإحكامه رفع ما يتوهّم فيه من المعنى الذي ليس بمراد، وكذلك ما رفع حكمه، فإن في ذلك جميعه نسخًا لما يلقيه الشيطان في معاني القرآن، ولهذا كانوا يقولون: هل عرفت الناسخ من المنسوخ؟ فإن

(١) انظر: الفتاوى، (١٣/ ١٣٤) وما بعدها، ص(٢٧٨) بتصرف.
(٢) انظر: الفتاوى، (١٣/ ٢٧٦) وما بعدها.

عرف الناسخ عرف المحكم، وعلى هذا فيصح أن يقال: المحكم والمنسوخ كما يقال المحكم والمتشابه[1].

الحقيقة والمجاز:

تحدّث شيخُ الاسلام- رحمه الله- عن الحقيقة والمجاز، وأجاب عن أسئلةِ بعض الناس في ذلك، وتناقش مع بعضهم في هذه المسائل، وذكر في ذلك أنّ الله - عز وجل - إذا وصف نفسه بصفةٍ أو وصفه بها رسولُه أو وصفه بها المؤمنون الذين اتّفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله- سبحانه- وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر ومجاز ينافي الحقيقة؛ لا بدّ من أربعة أشياء:

أحدهما: أنّ ذلك اللفظ مستعمَل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أنْ يراد بشيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلّها، فلا بدّ أن يكون ذلك المعنى المجازي ما يراد به اللفظ، وإلّا فيمكن كلّ مُبطل أنْ يفسّر أي لفظ بأي معنى سنَح، وإنْ لم يكن له أصلٌ في اللغة.

والثاني: أنْ يكون معه دليل يوجب صرفَ اللفظ عن حقيقته إلى مجاز، وإلّا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة وفي معنى بطرق المجاز لم يجزْ حمله على المجازي بغير دليلٍ يوجب الصرف بإجماع العقلاء، ثمّ إنِ ادّعى وجوب صرفه عن الحقيقة فلا بدّ له من دليلٍ قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف، وإنِ ادّعى ظهور صرفه عن الحقيقة فلا بدّ من دليلٍ مرجّح للحمل على المجاز.

الثالث: أنه لا بدّ أن يسلم ذلك الدليل- الصارف- عن معارض، وإلّا فإذا قام دليلٌ قرآني أو إيماني يبيّن أنّ الحقيقة مرادة امْتنع تركها، ثمّ إن كان هذا الدليل نصًّا قاطعًا لم يلتفتْ إلى نقيضه، وإن كان ظاهرًا فلا بدّ من الترجيح.

الرابع: أنّ الرسول ﷺ إذا تكلّم بكلام وأراد به خلافَ ظاهره وضدّ حقيقته؛ فلا بدّ أن يبيّن للأمّة أنه لم يردْ حقيقته، وأنه أراد مجازَه سواء عيّنه أو لم يعيّنه، لاسيّما في الخطاب العلمي الذي

(١) انظر: الفتاوى، (١٣/ ٢٧٢، ٢٧٣).

أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم دونَ عمل الجوارح؛ فإنه - تعالى - جعل القرآن نورًا وهدًى وبيانًا للناس وشفاءً لما في الصدور، وأرسل الرسل ليبيّنوا للناس ما أنزل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلّا يكون على الله حجة بعد الرسل.

ويتابع شيخُ الإسلام الكلامَ في هذا الموضوع مُبينًا أنّ النبي ﷺ يستحيل عليه هو والصحابة أنْ يذكروا شيئًا يراد به خلافه دون قرينة توضّح ذلك، أو يكون قاصدًا بكلامه كلامًا لا يفهمه سوى خاصّة الناس أو أفراد منهم؛ فلقد جاء للناس كافّة على اختلاف صفاتهم وعقولهم.

وتناول- أيضًا- شيخُ الإسلام في هذا الموضوع تأويلَ الصفات وحملَ الكلام على غير معناه الحقيقي، والمعنى الحقيقي للصّفة أوضح وأبْيَن، مثل صفة اليدِ لله - عز وجل -، وقد أوّلها بعضهم بالقوّة والقدرة، يذكر شيخ الإسلام كثيرًا من الأدلة التي تناقش هذه الأقوال، ويوضّح أنّ الله - عز وجل - له يدٌ ولكنه منزّه عن أنْ يشبه أحدًا مِن خلقه، وهو ما جاء بالسنة ويدلّ عليه العقل، وذكر كثيرًا من هذه الأدلة التي تؤكّد هذا القول.

وجاءت هذه الرسالة في الحقيقة والمجاز- أيضًا- في الجزء العشرين من كتاب الفتاوى، وتحدّث عن الذين قالوا بهذا التقسيم، وهُم مِن المعتزلة وغيرهم، ونفى أقوالَ بعض الناس مِن أنّ الأصوليين هُم مَن قالوا بذلك، وذكر بأنّ مَن اعتقد أنّ المجتهدين المشهورين وغيرهم مِن أئمّة السلف قسّموا الكلام إلى حقيقة ومجاز؛ كان جاهلًا بهم، وأنه- أيضًا- مَن قال: إنّ ذلك في كلام العرب توقيفًا، أو مَن ظنّ أنّه من كلام الأئمة المتأخّرين؛ كان هذا مِن جهْله، ومَن قال بهذا التقسيم ليس فيهم إمام فنّ مِن فنون الإسلام لا التفسير ولا الفقه ولا الحديث ولا اللّغة ولا النحو، بل أئمّة النحو لم يقسموا تقسيم هؤلاء.

إعجاز القرآن:

تحدّث شيخُ الإسلام ابن تيمية عن إعجاز القرآن، وأنه المعجزة التي أنزلها الله على محمد ﷺ كما أنزل المعجزات على الأنبياء- عليهم السلام- من قبْل، فيقول- رحمه الله- في ذلك: القرآنُ كلام الله، وفيه الدعوة والحجّة، فله به اختصاصٌ على غيره، كما ثبت عنه في الصّحيح أنه قال:

«ما مِن نبي من الأنبياء إلّا وقد أوتي من الآيات ما آمن على مثله البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة»[1].

وجوهُ إعجاز القرآن:

تعدّدت وجوه إعجاز القرآن كما ذكر شيخُ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- جُملةً وتفصيلًا.

أمّا الجُملة: فإنه قد علمت الخاصّة والعامّة من عامّة الأمم، علمًا متواترًا أنه هو الذي أتى بهذا القرآن، وتواترت بذلك كلّ الأخبار أعظم مِن تواترها بخبر كلّ أحدٍ من الأنبياء والملوك والفلاسفة وغيرهم.

وأمّا التّفصيل: فإن القرآن نفسَه فيه تحدّي الأمم بالمعارضة أن يأتوا بمثله، قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطور: ٣٤] فتحدّاهم بعشر سور، وتحدّاهم بسورة واحدة ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، وكان هذا التحدي في مكة، ثمّ تحدّاهم- أيضًا- في المدينة بعد الهجرة، فقال تعالى في سورة البقرة، وهي سورة مدنية: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [البقرة: ٢٣]، ثمّ قال: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤].

وهذا التحدّي- أيضًا- يضمّ العامّ والخاصّ، قال تعالى في سورة الإسراء: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨].

يقول شيخُ الإسلام- رحمه الله: فعلم بأمره أن يخبرَ بالخبر جميعَ الخلق معجزًا لهم، قاطعًا بأنّهم إذا اجتمعوا كلّهم لا يأتون بمثل هذا القرآن ولو تظاهروا وتعاونوا على ذلك، وهذا التحدي

---

(١) التفسير الدقيق، مقدمات في فهم القرآن الكريم، ص(١٥٢).

والدّعاء هو لجميع الخلق، وهذا قد سمعه كلّ مَن سمع القرآن، وعرفه الخاصّ والعام، وعلم مع ذلك أنّهم لم يعارضوه ولا أتوا بسورة مثله[1].

يقول شيخُ الإسلام- رحمه الله: وكوْن القرآن أنه معجزة ليس هو من جهة فصاحتِه وبلاغته فقط، أو نظمِه وأسلوبه فقط، ولا من جهة إخباره بالغيب فقط، ولا من جهة صرف الدواعي عن معارضته فقط، ولا من جهة سلب قدرتهم على معارضته فقط؛ بل هو آية بيّنة معجزة من وجوه متعدّدة، من جهة اللفظ ومن جهة النظم ومن جهة بلاغته في دلالة اللّفظ على المعنى، ومن جهة معانيه التي أمر بها، ومعانيه التي أخبر بها عن الله- تعالى- وأسمائه وصفاته وملائكته وغير ذلك، ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الغيب الماضي وعن الغيب المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بين فيه من الدلائل اليقينية والأقيسة العقلية التي هي الأمثال المضروبة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ [الإسراء: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾ [الكهف: ٥٤][2].

أمّا الدّليل التفصيلي فيقال: نفسُ نظم القرآن وأسلوبه عجيبٌ بديع، ليس مِن جنس أساليب الكلام المعروفة، ولم يأت أحدٌ بنظير هذا الأسلوب؛ فإنه ليس من جنس الشعر ولا الرّجز ولا الرسائل ولا الخطابة، ولا نظمه نظم شيء من كلام الناس؛ عربِهم وعجمِهم.

ونفسُ فصاحة القرآن وبلاغته هذا عجيبٌ خارقٌ للعادة، ليس له نظير في كلام جميع الخلق، وبسط هذا وتفصيله طويل، يعْرفه من له نظر وتدبّر.

ونفسُ ما أخبر به القرآن في بابِ توحيد الله وأسمائه وصفاته أمرٌ عجيب خارقٌ للعادة، لم يوجد مثل ذلك في كلام بشرٍ؛ لا نبي ولا غير نبي.

---

(١) التفسير الدقيق، ص(١٥٣، ١٥٤) بتصرف.
(٢) دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، مقدمات في فهم القرآن، ص(١٥٥).

وكذلك ما أخبر به عن الملائكةِ والعرش والكرسي والجنّ وخلق آدم وغير ذلك، ونفس ما أمرَ به القرآن من الدّين والشرائع كذلك، ونفس ما أخبر به من الأمثال وبيّنَه مِن الدّلائل هو- أيضًا- كذلك.

ومن تدبّر ما صنفه جميعُ العقلاء في العلوم الإلهية والخلقية والسياسيّة وجد بينه وبين ما جاء في الكتب الإلهية: التوراة والإنجيل والزبور وصحف الأنبياء، وجد بين ذلك وبين القرآن من التفاوت أعظم ممّا بين لفظه ونظمه، وبين سائر ألفاظ العرب ونظمهم.

فالإعجازُ في معناه أعظمُ وأكثر مِن الإعجاز في لفظه، وجميعُ عقلاء بني آدم عاجزون عن الإتيان بمثل معانيه، أعظم مِن عجز العرب عنِ الإتيان بمثل لفْظه[1].

وما كتبته في هذا المبحث هو القليلُ جدًّا بالنسبة لما قدّمه شيخ الإسلام- رحمه الله، ولا مجالَ في هذا المبحث أنْ أذكر كلّ التفاصيل، ولكنْ أردت فقط أن أشير إلى هذه العلاقة.

ولقد كُتب كثيرٌ من الرسائل والكتب حول هذه المعاني لَمَن أراد أن يضع يدَه حول كلّ هذه التفاصيل، ومنها: المقدّمات في فهم القرآن التي كُتبت كمقدّمة لما قدّمه في التفسير في كتابي التفسير الكبير والتفسير الدّقيق، وأيضًا كتاب إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام لمحمد بن عبد العزيز العواجي، مقدّمة التفسير بها كلّ ما كتبه شيخ الإسلام من مقدّمات فهم القرآن.

***

(١) انظر: كتاب إعجاز القرآن عند شيخ الإسلام، محمد بن عبد العزيز العواجي، ص(١١٥، ٢٩٢).

المبحثُ السّابع

ألوانُ التفسير عند شيخ الإسلام

تنوّع أسلوب شيخ الإسلام في تناوله للتفسير ما بين التفسير التحليلي للسورة وتناوله لآياتها ومعانيها ومفرداتها بالتحليل والتوضيح، وما بين تناوله للسورة تفسيرًا موضوعيًّا بأخذ السورة كيانًا متكاملًا يبنى آخرُها على أوّلها؛ فيذكر ما تتناوله السورة من موضوعات، وما تهدف إليه من مفاهيم، وسنذكر نماذج توضيحية على ذلك، أو تفسيرًا إجماليًّا.

أوّلًا: التفسير التحليلي:

تناول شيخُ الإسلام- رحمه الله- سورة الفاتحة والإخلاص والمعوذتين والنّور؛ تفسيرًا تحليليًّا.

تناول الشيخُ- رحمه الله- سورة الفاتحة فبيّن فضلها، وقام بتفسير آياتها مفسّرًا كلّ آية بمفردها، مُعطيًا لكلّ آية منها حقّها في التفسير، مبيّنًا معاني كلماتها، وموضّحًا علاقة الآيات ببعضها، مبيّنًا لدلالة الآية بأكملها.

ومنهجُ شيخ الإسلام في أثناء تناولِه للتفسير التحليلي:

هو أنْ يركز دائمًا على ما أشْكِل فهمُه من المعاني، مُتتبعًا ذلك عن طريق ما يماثلها من كتابِ الله، ثمّ سنة الرسول ﷺ، ثمّ أقوال الصحابة، ثمّ التابعين، والتحليلات اللّغوية للكلمات، مُختارًا أرجح الأقوال الدّالة على المعنى، ومفسّرًا لكلّ المعاني التي أشْكِلت في تفسيرها على المفسرين.

ثانيًا: التفسير الموضوعي:

تناول الشيخُ التفسيرَ لسور القرآن موضوعيًّا عن طريق المستويات الآتية:

١ـ تناوله له على مستوى السورة.

٢ـ تناوله له على مستوى الكلمة أو الموضوع.

٣ـ تناوله له على مستوى القرآن.

أولًا: تناولُه له على مستوى السورة:

يظهر ذلك واضحًا عند تناوله لقضيّتين أساسيّتين من خلال تفسير سورتي آل عمران والنساء، ولقد عني الشيخُ- رحمه الله- بهاتين القضيّتين عناية خاصّة، واحتلت كلّ منهما مكانةً هامّة في تراثه.

١ـ القضية الأولى هي: موقف سورة آل عمران من أهل الكتاب وخاصّة النصارى.

٢ـ القضية الثانية هي: موقف ابن تيمية من النّفس وطبيعتها، وأحوالها، وأمراضها وعلاجها.

في القضية الأولى، تناول شيخُ الإسلام موقفَ النّصارى من الإسلام ورسوله مِن خلال تفسيره لآيات سورة آل عمران، ولقد عني ابنُ تيمية في هذه القضية بجمع آراء فرَقِ النصارى القديم منها والحديث، وناقش دعواهم في طبيعة المسيح، وهل هي طبيعة لاهوتية، أو ناسوتية، أو هي مزيج من اللاهوت والناسوت، وتدلّ مناقشة ابن تيمية لآراء النصارى على خبرةٍ ودراية بأقوالهم وأصول آرائهم، فتناول أقوالَهم بالتحليل والمقارنة والنّقد، ويضع المقدّمات ليخرج منها بنتائج ما كانت تخطر على ذهن أحدٍ ما لم ينبئ بها ابنُ تيمية.

كما ناقش دعواهم في أنّ المسيحيّة هي آخر الأديان السماوية نزولًا، وافتراؤهم على الحقّ بقولهم: إنّ محمدًا بُعث إلى العرب خاصّة، وتحريفهم الكلِم بقولهم: المسيح ابن الله، أو إنّ الله ثالث ثلاثة.

٣ـ أمّا القضية الثالثة التي شغلت بقيّة هذا الجزء، فهي تلك الدراسة النفسيّة المتعمّقة التي قدّمها شيخُ الإسلام في تفسيره للآية الكريمة: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وتتّسم هذه الدراسة بعمق النظرة في أحوال النفس وأمراضها وعلاجها، فكان يجمع في الموقف الواحد بين الآية والحديث والأثر الوارد في النفس، كما يوضّح النتائج السيئة التي تترتب على ابتعاد النفس عن المنهج القرآني في السلوك والتربية[1].

ثانيًا: تناوله لبعض الموضوعات القرآنية تفسيرًا موضوعيًّا مثل: المحبة، التضمين، المثل، الفرقان، السنن، الباقيات الصالحات، الحسنة والسيئة.

---

(١) انظر: التفسير الدقيق، ص(٢٧٣، ٢٧٤).

وتناوله لهذه الموضوعات تفسيرًا موضوعيًّا قد سبق الحديث عنها، وفي هذا الموضع نذكر مثالاً يوضّح ذلك المعنى ويؤكّده من خلال تناوله لموضوع (الحسنة والسيئة).

قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

بيّن الشيخُ معنى الحسنة والسيئة من خلال تفسيره لهذه الآية تفسيرًا موضوعيًّا موضّحًا تلك المعاني من خلال ذكْره للآيات القرآنية واستنباط المعاني منها، ومؤكّدًا لذلك بأقوال المفسّرين، ووضّح أنّ الحسنة تعني النّعمة والنصر والعمل الحسن، والسيئة تعني المصيبة والهزيمة والفعل السيئ، وبيّن المقابلة بين النعمة والابتلاء، والطاعة والمعصية، وبيّن أنّ الحسنة تعقبها حسنة، وأنّ السيئة تعقبها سيئة.

أمّا تناوله للتفسير الموضوعي على مستوى الكلمة، فيظهر من خلال تناوله لكلمة ﴿شَهِدَ﴾ في الآية الكريمة: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ...﴾ [آل عمران: ١٨-١٩].

فتتبّع معنى كلمة ﴿شَهِدَ﴾ مِن خلال أقوال المفسرين، وجمع الآيات التي تحوي هذه الكلمة، وبيان دلالتها من خلال ما ذكر من الآيات، ثمّ ذكر بعض الأحاديث التي تضمّنت هذه اللفظة فبيّنت معناها، ثمّ ذكر مراتب الشهادة، ثمّ تحدّث عن كيفية هذه الشهادة، وأنها تارة بالقول وتارة بالفعل، وأنها مرّة عن طريق السمع ومرّة عن طريق البصر، فالسمع عن طريق الأنبياء، والبصر عن طريق رؤية الكون، وما خلق الله من الأنفس والأشياء، وقد تكون الشهادة علمًا في قلوب العلماء[1].

التفسير الإجمالي:

ظهر التفسيرُ الإجمالي لسور القرآن الكريم واضحًا عند الشيخ، وذلك من خلال تناوله لسورة البقرة؛ حيث أجمل الشيخ ما تضمّنته السورة من أحداثٍ ومعانٍ في بداية تفسيره للسورة، بعد ذلك قامَ بتفسير ما أشْكِل من الآيات ففسّرها تفسيرًا تحليليًّا، وأيضًا في سورة مريم، يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله: وقد ذكرتُ في مواضع ما اشتملت عليه «سورة البقرة» من تقرير

(١) التفسير الدقيق، ص(٢٨٥-٢٩٠).

أصول العلم وقواعد الدين: إنّ الله- تعالى- افتتحها بذكر كتابه الهادي للمتقين، فوصف حالَ أهل الهدى ثمّ الكافرين ثمّ المنافقين، فهذه «جُمل خَبرية»، ثمّ ذكر «الجُمل الطَلَبيّة» فدعا الناس إلى عبادته وحده، ثمّ ذكر دلائل ذلك من فرْش الأرض وبناء السماء وإنزال الماء وإخراج الثمار رزقًا للعباد، ثمّ مرّر «الرسالة»، وذكَر «الوعد» و«الوعيد»، ثمّ ذكر «مبدأ النبوة والهدى»، وما بثّه في العالم من الخلْق والأمر، ثمّ ذكر تعليم آدم الأسماء وإسجاد الملائكة له لما شرّفه من العلم، فإنّ هذا تقرير لجنس ما بُعث به محمد ﷺ من الهدى ودين الحق، فقصّ جنسَ دعوة الأنبياء، ثمّ انتقل إلى خطاب بني إسرائيل وقصة موسى معهم، وضمّن ذلك تقرير نبوته إذْ هو قرين محمد، فذكر آدم الذي هو أوّل، وموسى الذي هو نظيره، وهُما اللّذان احتجّا، وموسى قتل نفسًا فغفرَ له، وآدم أكلَ من الشجرة فتاب عليه، وكان في قصّة موسى ردٌّ على الصابئة ونحوهم ممّن يقرّ بجنس النبوات ولا يوجب اتّباع ما جاءوا به، وقد يتأوّلون أخبار الأنبياء، وفيها ردّ على أهل الكتاب بما تضمّنه ذلك من الأمر بالإيمان بما جاء به محمد ﷺوتقرير نبوته، وذكر حال مَن عدل عن النبوة إلى السّحر، وذكر النسخ الذي ينكره بعضهم، وذكر النصارى وأنّ الأمّتين لن يرضوا حتى يتّبع ملّتهم، كلّ هذا في تقرير أصول الدين من الوحدانية والرسالة، ثمّ أخذ- سبحانه- في بيان شرائع الإسلام على ملّة إبراهيم، فذكر إبراهيم الذي هو إمام، وذكر البيت الذي بتعظيمه يتميّز أهل الإسلام عمّا سواهم، وذكر استقباله وقرّر ذلك، فإنه شعار الملّة بين أهلها وغيرهم، ولهذا يقال: (أهل القبلة)، كما يقال: «**مَن صلّى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا؛ فهو المسلم**».

وذكر من المناسك ما يختصّ بالمكان؛ وذلك أنّ الحج له مكان وزمان، والعمرة لها مكان فقط، والعكوف والركوع والسجود شرعَ فيه ولا يتقيّد به لا بمكان ولا بزمان، لكنّ الصلاة تتقيّد باستقباله، فذكر- سبحانه- هذه الأنواعَ الخمسة من العكوف والصلاة والطواف والعمرة والحج، والطواف يختصّ بمكان فقط، ثمّ أتبع ذلك ما يتعلّق بالبيت مِن الطواف بالجبَلين، وأنه لا جناح فيه جوابًا لما كان عليه الأنصار في الجاهلية من كراهة الطواف بهما لأجل إهْلالهم لمَناة، وجوابًا لقوم توقّفوا عن الطواف بهما.

وجاء ذكرُ الطواف بعد العبادات المتعلّقة بالبيت، بل وبالقلوب والأبدان والأموال بعدما أمروا به مِن الاستعانة بالصّبر والصّلاة اللّذين لا يقوم الدين إلّا بهما، وكلّ ذلك مفتاح الجهاد والمؤسّس على الصبر؛ لأن ذلك مِن تمام أمر البيت؛ لأنّ أهل الملك لا يخالفون فيه، فلا يقوم أمرُ البيت إلّا بالجهاد عنه، وذكر الصبر على المشروع والمنْذور، وبين ما أنعمَ به على هذه الأمّة من البشرى للصابرين، فإنها أعطيت ما لم تعطَ الأمم قبلها، فكان ذلك مِن خصائصها وشعائرها كالعبادات المتعلّقة بالبيت، ولهذا يُقرن بين الحجّ والجهاد لدخول كلّ منهما في سبيل الله، فأمّا الجهاد فهو أعظم سبيل الله بالنصّ والإجماع، ولذلك الحجّ في الأصحّ كما قال: «الحجّ من سبيل الله».

فبيّن أنّ هذا معروف عند أهل الكتاب بذمّه لكاتم العلم، ثمّ ذكر أنه لا يقبل دينًا غير ذلك، ففي أوّلها: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وفي أثنائها: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، والأوّل نهي عام، والثاني نهيٌ خاص، وذكرها بعد البيت لينتهي عن قصد الأنداد المُضاهية له ولبيته من الأصنام والقبور ونحْو ذلك، ووحّد نفسه قبل ذلك وأنه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣]، ثمّ ذكر ما يتعلّق بتوحيده مِن الآيات، ثمّ ذكر الحلال والحرام، وأطلق الأمر في المطاعم؛ لأنّ رسول الله ﷺ بُعث بالحنيفية وشعارها وهو البيت، وذكر سماحتَها في الأحوال المباحة، وفي الدّماء ما شرعته من القصاص ومن أخذ الدّية، ثمّ ذكر العبادات المتعلّقة بالزمان، فذكر الوصيةَ المتعلّقة بالموت، ثمّ الصيام المتعلّق برمضان، وما يتّصل به من الاعتكاف؛ ذكَرَه في عبادات المكان وعبادات الزمان فإنه يختصّ بالمسجد وبالزمان استحبابًا أو وجوبًا بوقت الصيام، ووسطه أولًا بين الطواف والصّلاة؛ لأنّ الطواف يختصّ بالمسجد الحرام، والصّلاة تشرع في جميع الأرض، والعكوف بينهما، ثمّ أتبع ذلك بالنهي عن أكلِ الأموال بالباطل، وأخبر أنّ المُحرّم نوعان:

١ـ نوع لِعَينِه كالميتة.

٢ـ نوع لكسبه كالربا والمغصوب.

فأتْبع المعنى الثابت بالمحرم الثابت تحريمه لعينه، وذكرَ في أثناء عبادات الزمان المنتقل، الحرام المنتقل، ولهذا أتبعه بقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ...﴾ الآية [البقرة: ١٩٠]، وهي أعلامٌ للعبادات الزمنيّة، وذكر أنه جعلها مواقيتَ للناس في أمر دينهم ودنياهم؛ لأنّ البيت يحجّه الملائكة والجن، فكان هذا- أيضًا- في أنّ الحج مؤقتٌ بالزمان كأنه مؤقت بالبيْت المكاني، ولهذا ذكر بعد هذا من أحكام الحجّ ما يختصّ بالزمان، مع أنّ المكان مِن تمام الحج والعمرة.

وذكر المُحْصر، وذكر تقديم الإحْلال المتعلّق بالمال وهو الهدي على الإحلال المتعلّق بالنفس وهو الحلق، وأن المتحلّل يخرج من إحرامه فيحلّ بالأسهل فالأسهل، وهنا كان آخر ما يحلّ عين الوطء؛ فإنه أعظمُ المحظورات، ولا يفسد النّسك بمحظور سواه.

وذكر التمتّع بالعمرة إلى الحج؛ لتعلّقه بالزمان مع المكان، فإنه لا يكون متمتعًا حتى يحرمَ بالعمرة في أشهُر الحج، وحتى لا يكون أهلُه حاضري المسجد الحرام- وهو الأفقي- فإنه الذي يظهر التمتّع في حقّه لترفّهه بسقوط أحدِ السفرين عنه، أمّا الذي هو حاضرٌ فسيان عنده تمتّع أو اعْتمر قبل أشهر الحج، ثمّ ذكرَ وقت الحج وأنه أشهرٌ معلومات، وذكرَ الإحرام والوقوف بعرفة ومزدلفة؛ فإنّ هذا مختصّ بزمان ومكان؛ ولهذا قال: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولم يقل: والعمرة؛ لأنها تفرض في كلّ وقت، ولا ريب أنّ السنّةَ فرضُ الحج في أشهره، ومِن فرض قبله خالف السنة فإمّا أن يلزمه ما التزمه كالنّذر- إذْ ليس فيه نقضٌ للمشروع، وليس كمَن صلى قبل الوقت، وإمّا أن يلزم الإحرام ويسقط الحج ويكون معتمرًا، وهذان قولان مشهوران.

ثمّ أمرَ عند قضاء المناسك بذكره، وقضاؤها- والله أعلم- قضاءُ التفث والإحلال؛ ولهذا قال بعد ذلك: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وهذا- أيضًا- مِن العبادات الزمانية المكانية.

وذكر أنّ البرّ ليس أنْ يشقي الرجلُ نفسَه، ويفعل ما لا فائدة فيه مِن كوْنه يبرز للسماء فلا يستظلّ بسقف بيته حتى إذا أراد دخولَ بيته لا يأتيه إلّا مِن ظهره، فأخبر أنّ الهلال الذي جعل

ميقاتًا للحجّ شرع مثل هذا، وإنّما تضمّن شرع التقوى، ثمّ ذكر بعد ذلك ما يتعلّق بأحكام النكاح والوالدات، وما يتعلّق بالأموال والصدقات والربا والدّيون وغير ذلك، ثمّ ختمها بالدّعاء العظيم المتضمّن وضع الآصار والأغلال والعفو والمغفرة والرحمة وطلب النّصر على القوم الكافرين الذين هُم أعداء ما شرعه مِن الدين في كتابه المبين[1].

التفسيرُ الإجمالي لسورة مريم:

يقول شيخُ الإسلام- رحمه الله: سورة مريم مضمونُها تحقيقُ عبادة الله وحده، وأنّ خواصّ الخلق هُم عباده، فكلّ كرامة ودرجة رفيعة في هذه الإضافة، وتضمّنت الردّ على الغالين الذين زادوا في النّسبة إلى الله حتى نسبوا إليه عيسى بطريق الولادة، والردّ على المفرّطين في تحقيق العبادة وما فيها مِن الكرامة وجحدوا نعمَ الله التي أنعم بها على عباده المُصطفين.

افتتحها بقوله: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم: ٢] ونداؤه ربّه نداءً خفيًّا، وموهبته له يحيى، ثمّ قصّة مريم وابنها وقوله: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].. إلخ؛ بيّن فيها الردّ على الغلاة في المسيح، وعلى الجفاة النافين عنه ما أنعم الله به عليه، ثمّ أمر نبيّه بذكر إبراهيم وما دعا إليه من عبادة الله وحدَه، ونهيه إيّاه عن عبادة الشيطان وموهبته له إسحاق ويعقوب، وأنّه جعل له لسانَ صدق عليًّا، وهو الثناءُ الحسن، وأخبر عن يحيى وعيسى وإبراهيم ببرّ الوالدين مع التوحيد، وذكر موسى وموهبته له أخاه هارون نبيًّا كما وهب يحيى لزكريا وعيسى لمريم وإسحاق لإبراهيم.

فهذه السورةُ سورة المواهب، وهي ما وهبَه الله لأنبيائه من الذريّة الطيبة والعمل الصالح والعلم النافع، ثمّ ذكر ذرية آدم لأجل إدريس ﴿وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [مريم: ٥٨] وهو إبراهيم، ومِن ذرية إبراهيم وإسرائيل إلى آخر القصّة.

ثمّ ذكر حال منكري المعاد، وحال مَن جعل له الأولاد وقرنَ بينهما، ثمّ ذكر إقسامَه حشدَهم والشياطين وإحضارَهم حول جهنم..

---

(١) راجع: التفسير الدقيق، من ص(١٩٥-١٩٩) بتصرف.

ثمّ ذكر حالَ الذين قالوا: اتّخذ الرحمن ولدًا، فنفى الولادةَ عن نفسه، وردّ على مَن أثبتها، وأثبتَ المودةَ ردًّا على مَن أنكرها؛ فقال: ﴿سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ٩٦﴾ [مريم: ٩٦][1].

خلاصةٌ واستنتاج:

وبعدَ هذه الرحلة، يمكننا أن نقول:

بلغت منزلةُ ابن تيمية في التفسير منزلاً رائعًا وبهَرَ علماء عصره بفهمه لكتاب الله، وقدرته على تفسيره تفسيرًا يجعل القرآن منهج حياة للناس جميعًا ينظمها ويجدّدها، ويصلح ما فسد منها، ويطوّرها إلى الأفضل والأحسن.

لقد كان- رحمه الله- على وعي كبيرٍ بمقاصد القرآن الكريم، فحمل لواءَ التبليغ للناس مقتديًا برسول الأنام- عليه الصلاة والسلام- والسلف الصالح - رضي الله عنهم -.

اهتمّ شيخُ الإسلام بالتفسير خاصّة، ولمَ لا.. وقد أجاد كلّ أدواته التي توصّله إلى الفهم الجيد والاستنباط السليم مِن كتاب الله؛ فغزارةُ علومه التي تحدّثنا عنها قبلًا تشهد له بذلك.

اهتمّ شيخُ الإسلام بالأقوال الصحيحة المنقولة عبْر السلف بأسانيدها الصحيحة غالبًا دونَ غيرها، فبرعَ في التصانيف التي كتبها في التفسير حتى يقال: إنّها كانت أكثرَ من ثلاثين مجلدًا، وأنّه بشهادة الكثير من العلماء كان إمامًا في التفسير.

لقد كانت ثقافتُه التفسيرية يضربُ بها الأمثال؛ فقد كان يقرأ في الآية الواحدة مائة وعشرين تفسيرًا.

لقد كتب عنه الكثيرُ من العلماء، وكان نموذجًا ومثالًا للدارسين من الأقدمين والمحدثين.

كان لابن تيمية- رحمه الله- طرقًا متعدّدة في التفسير:

١ـ التفسير التحليلي مثل: «التفسير الكبير والدقيق».

٢ـ التفسير الموضوعي مثل: «رسالة في السنن».

---

(١) انظر: التفسير الدقيق، ص(١٨٣) وما بعدها بتصرف يسير.

٣ـ كتابات في علوم القرآن مثل: «فضائل القرآن».

٤ـ المتشابه مثل: «تفسير آيات أشكلت».

٥ـ أصول التفسير مثل: «مقدّمته في أصول التفسير».

لقد كان لشيخ الإسلام طريقتُه الخاصّة لكلّ ما يعرض له من قضايا في كتاب الله، وهي الرجوع للكتاب (القرآن الكريم)، فهو يفسّر بعضه بعضًا، ثمّ السنة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين الذين لهم لسانُ صدق، ويرى أنّ ذلك يحلّ النزاعات والتفرق في الأمّة، ولا يمكن للأمّة أن تجتمع على ضلالة، مستعملًا المقارنات والترجيح لبعض الأقوال على بعض، ومستعملًا للعقل أحيانًا المعتمد على ما فهمه من لغة العرب وأحاديث النبي ρ، كما أنه اهتمّ بالأسانيد اهتمامًا بالغًا، محاولاً إسناد كلّ قول إلى صاحبه في أمانةٍ علمية تامّة.

كما أنه اهتمّ بمُشكل القرآن فلم تكنْ غايته كتابةَ التفسير لكتاب الله مرتبًا حسب سور القرآن تفسيرًا تحليليًّا لآياته، ولكنه اعتبرَ القرآن الكريم كتابًا لهداية البشر، فأخذ يتبع فيه القضايا والموضوعات، رابطًا بين سوره وآياته.

تعدّدت مصادرُ شيخ الإسلام في تفسير القرآن، وتأتي كالآتي بالترتيب: القرآن، ثمّ السنّة النبوية، أقوال الصحابة، وما أجمع عليه التابعون، ثمّ ما يرجّحه هو معتمدًا على بلاغته وفهمه للغة العرب، أو على كتب التفسير.

كما كان لابن تيمية أثرٌ بالغ على مَن جاء بعده مِن المفسّرين، وذلك مِن طريقة تفسيره وأصالة نهجه وتراثه وكتبه.

لقد وضع شيخُ الإسلام أصولًا للتفسير في كتابه: «مقدّمة في أصول التفسير» توضّح أنّ التفسير عنده على مراتب: فالقرآن أولًا، ثمّ السنة، ثمّ أقوال الصحابة والتابعين.

أين رقم واحد هنا؟! وما العنوان الرئيس لهذا التصنيف؟!

٢- الاكتفاء بالحديث النبوي في حال وجوده.

٣ـ أنّ المراسيل صحيحة إذا تعدّدت طرقها.

٤ـ أنه لا يجوز العدول عن أقوال الصحابة والتابعين إلى ما يخالفها.

٥ـ لا يجوز إحداث قول جديد في مسألة تنازع فيها السلف.

٦ـ أنّ الإسرائيليات للاستشهاد لا للاعتقاد.

٧ـ أنّ اللغة مصدر من مصادر التفسير، ورتبتها متأخّرة عمّا سبق من مصادر.

٨ـ أنه ليس في القرآن مجاز، وأنه لا شيء في القرآن لا يعرف معناه، والمتشابه نسبي، وأنّ الصحابة والتابعين كان لهم علمٌ بالمتشابه، وأنّ الصحابة وضعوا قواعد لفهمه وتفسيره.

اهتمّ شيخ الإسلام بعلوم القرآن، ووضع مبدأً للتعامل مع الإسرائيليات أنها للاستشهاد لا للاعتقاد، فتناول الإسرائيليات وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه.

المتشابه عند ابن تيمية ما لا نصل إلى معرفة معناه، وهذا أمرٌ نسبي، فإذا عرف المعنى أصبح محكمًا، وهي مثل الأمور الغيبيات التي لم تحدّث بعْد، وستفسر أحداثها يومَ القيامة.

لقد تعدّدت وجوه إعجاز القرآن الكريم جملة وتفصيلًا، وتنوّعت أساليب شيخ الإسلام في التفسير ما بين التفسير التحليلي والتفسير الموضوعي والتفسير الإجمالي، وكان رائعًا وافيًّا منوعًا في أنواعه كلّها، وكان التحليلي مثل سورة الفاتحة والإخلاص والمعوذتين، والإجمالي كتفسيره لسورة البقرة وسورة مريم، والموضوعي كان على مستوى السورة، وذلك من خلال قضية آل الكتاب، النفس الإنسانية، وذلك من خلال سورتي: آل عمران والنساء، وعلى مستوى الموضوع مثل: المحبة والتضحية والمثل والفرقان والسنن والباقيات الصالحات.